

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٧٥

الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيدة كوردوبا سوريا . . . . . . . . . . . . . . . . . | (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة غيلموتدينوفا |
| | إثيوبيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد غيربو |
| | بولندا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد زافييا |
| | بيرو . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد تالابيرا |
| | السويد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد لوندكفيست |
| | الصين . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد لي تشينغ |
| | غينيا الاستوائية . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة أفومو سيما |
| | فرنسا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة فيليب |
| | كازاخستان . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد تيمينوف |
| | كوت ديفوار . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بييك |
| | الكويت . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد المويزري |
| | هولندا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة ألغرا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . . . . | السيدة فينك |
| | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة ساتون |

## جدول الأعمال

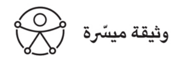
الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



1832799 (A)





*استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.*

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوستاريكا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأودّ أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أخاطبكم اليوم بصفتي طرفاً أساسياً في هذا البند، بحكم كون الجولان العربي السوري تحت الاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي، اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أدلي ببياني كاملاً.

لقد مضى أكثر من سبعة عقود على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وعلى محنة أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني تم طردهم من وطنهم والاستيلاء على أرضهم وبيوتهم وأرزاقهم. أكثر من سبعة عقود على محاولات مستميتة قامت بها دول، وبعضها أعضاء في مجلس الأمن، لإضفاء الشرعية على هذا الاحتلال الإسرائيلي البغيض، الذي توسّع في ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ باحتلال الجولان السوري.

وهذه المحاولات تم تتويجها مؤخراً بإطلاق مبادرات وصفقات استفزازية دونكيشوتية.

والسؤال هنا هو: كم من العقود يجب أن تمر على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كي يقر البعض أخيرا بضرورة تحرك مجلس الأمن بشكل جدي لإنهائه؟ وكم من الضحايا الأبرياء يجب أن يسقطوا حتى يقتنع البعض بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في منطقتنا؟ وكم.. وكم.. وكم؟ العديد من الأسئلة.

تؤكد حكومة بلادي على موقفها الثابت والمبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٨٤. إن أي إجراءات تتناقض مع هذه الحقوق أو تنتقص منها هي إجراءات باطلة ومرفوضة وتهدد السلم والأمن في المنطقة والعالم، وخاصة القانون العنصري الذي أصدرته إسرائيل تحت مسمى قانون الدولة القومية، وقرار الإدارة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، وقطع التمويل عن الأونروا. هذه كلها إجراءات باطلة تنتهك قرارات هذا المجلس وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ما زالت إسرائيل تحتل جزءا غاليا من أرضنا في الجولان السوري. وما زال أهلنا هناك يعانون من احتلالها ومن ممارساتها القمعية والعدوانية. تلك الممارسات التي وصلت، كما تعرفون، إلى حد حماية التنظيمات الإرهابية من خلال تقديم الدعم اللوجستي والإسناد العسكري المباشر لها، وشن الاعتداءات المتكررة على الأراضي السورية، وانتهاك اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤، وتعريض وحدات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للخطر الشديد على يد الإرهابيين الذين ترعاهم سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل. وهنا أشير إلى قيام سلطات الاحتلال يوم الاثنين ٨ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، بإصدار حكم جائر غير قانوني بحق المناضل السوري صدقي المقت، مانديلا سوريا، يقضي بسجنه ١١ عاما. تخيلي، سيدتي الرئيسة، سبب الحكم على هذا المناضل ب ١١ عاما هو أنه وثق بالصوت والصورة تعاون سلطات الاحتلال مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي في منطقة فصل القوات في الجولان المحتل.

إن الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف المنشآت العلمية والمرافق المدنية في سوريا تشكل دليلا دامغا على انتقال إسرائيل

إلى مرحلة جديدة من ممارسة إرهاب الدولة، بحيث أصبحت إسرائيل تنافس في إجرامها وإرهابها وقتلها للمدنيين تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين، ناهيك عن تهريب إسرائيل لمئات من عناصر ما يسمى منظمة الخوذ البيضاء الإرهابية إلى الدول التي رعتهم وقدمت لهم كل الإمكانيات لاستهداف سوريا. وللأسف، فإن كل هذا التصعيد الأرعن لم يجد عينا ترصده ولا أذنا تسمعه في تقارير كبار موظفي هذه المنظمة الذين، كما سمعنا هذا الصباح، تمكنوا من رصد طائرة ورقية تأتي من غزة لكنهم عجزوا عن تسجيل تعاون إسرائيل مع المنظمات الإرهابية في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل. هذه هي تقارير الأمانة العامة.

لقد أكد مجلسكم في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، والذي تم اعتماده بالإجماع، بأن قرار إسرائيل الصادر بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، والقاضي بفرض قوانين إسرائيل وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليست له أي شرعية على الإطلاق. وطالب القرار، قراركم أنتم، إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أن تلغي قراراتها وإجراءاتها في الجولان السوري المحتل فورا. هذا الكلام كان في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. لقد طلب هذا القرار من الأمين العام آنذاك أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن خلال أسبوعين حول تنفيذ القرار، وقرر مجلسكم أنه، في حال عدم امتثال إسرائيل، أن يجتمع مجلس الأمن بصورة استثنائية، وفي مدة لا تتجاوز ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، للنظر في اتخاذ الإجراءات الملائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويحق لمبادئ القانون الدولي أن تسأل مجلسكم الكريم هذا اليوم، بعد مرور ٣٧ عاما على اتخاذ هذا قراركم ٤٩٧ (١٩٨١)، ماذا حدث لهذا القرار؟ ولماذا لم ينفذ؟ ولماذا لم يتم إرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها للجولان السوري؟ كان المفروض أن يتخذ مجلسكم قرارا بشهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. سبعة وثلاثون عاما ونحن ننتظر تطبيق المجلس لقراره ٤٩٧ (١٩٨١)، ثم يتساءل بعض المنظرين من الزملاء، ما هي أسباب الحروب في الشرق الأوسط؟ لماذا هناك حروب في الشرق الأوسط؟ ما هي أسباب العنف في الشرق الأوسط؟ هم لا يعرفون أننا ننتظر ٣٧ عاما لتنفيذ قرار مجلس الأمن بتحرير الجولان من الاحتلال الإسرائيلي، وتحرير القدس المحتلة من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن. هذه هي أسباب الحروب. هذه هي أسباب العنف.

ترفض الحكومة السورية رفضا قاطعا قرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بإجراء انتخابات لما يسمى بالمجالس المحلية في الجولان السوري المحتل. ولقد جدد أهلنا في الجولان رفضهم كل ممارسات كيان الاحتلال الإسرائيلي القمعية وإجراءاته الباطلة التي يحاول فرضها عليهم، بما في ذلك التحضير لإجراء انتخابات لما يسمى بالمجالس المحلية في هذا الشهر. بالمناسبة، في هذا الشهر. والسيد ملادينوف لم يسمع بهذا الموضوع ولم يعلق عليه.

لم يعد يحتمل أن يكون تعامل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مع هذا الاحتلال البغيض تعاملا روتينيا أو تضامنيا دون أي تحرك جدي يثمر عن نتائج حقيقية، لا سيما بعد التصريحات التي أدلى بها رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر، هذا الشهر قبل أيام، والتي تثبت أن إسرائيل غير معنية بميثاق الأمم المتحدة، وأنها مصممة على انتهاك قراراتكم، بما فيها القرار ٤٩٧ (١٩٨١). قال نتنياهو: ”إن وجود إسرائيل في الجولان هو واقع مبرر مبني على حقوق قديمة. إن السيادة الإسرائيلية على الجولان هي عبارة عن واقع يجب على المجتمع الدولي الاعتراف به، وطالما كان الأمر منوطا بي، سيبقى الجولان تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد“. للأسف هذا التصريح الخطير وما يرافقه من تطورات خطيرة في الجولان لم تسترع انتباه السيد ملادينوف الذي تجاهل كل هذه

التطورات في إحاطته الإعلامية، كما تجاهل الإشارة إلى أي قرار من قرارات الأمم المتحدة العديدة والتي تطلب من السلطة القائمة بالاحتلال إنهاء احتلالها للأراضي العربية. ولذلك، نحن نأسف أن السيد ملادينوف حول دوره الهام كمنسق لعملية السلام إلى مجرد مراسل إعلامي.

لنتذكر، أيها السادة، أن قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩) اعتبر الاحتلال على رأس قائمة الأعمال العدوانية. وبالتالي، فإن من يصمت على هذا الاحتلال هو شريك في العدوان على شعوبنا. ونقول لهؤلاء الذين يحاولون تحويل هذه الجلسات إلى جلسات إعلامية استعراضية لإعاقة اتخاذ إجراءات قانونية حاسمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ونقول لأولئك الساعين بشكل محموم لفتح حروب بديلة في منطقتنا تستنزف طاقات شعوبنا، نقول لهم إنكم تتحملون ما ستؤول إليه الأمور لأننا مصممون على تحرير أرضنا بكافة الوسائل التي تضمنها لنا أحكام الميثاق وقرارات مجلسكم هذا مهما طال الزمن أم قصر. فالحق إلى جانبنا والقانون إلى جانبنا.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ناميبيا.

**السيدة سكوت** (ناميبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن الموضوع الهام للحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف وحجاي إلعاد المدير التنفيذي لمنظمة بتسيلم على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمفصلتين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الناميبيين يشعرون بقلق عميق إزاء التقرير الأخير للسيد ملادينوف، الذي ينص على أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي مستمر في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد أبلغنا بأنه قد اقترحت خطط لنحو ٢ ٨٠٠ وحدة، تمت الموافقة على نحو ٩٠٠ وحدة إضافية، وأعلن عن مناقصات لأكثر من ١ ٧٠٠ وحدة سكنية. وكما أؤكد من جديد في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن تلك المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبة خطيرة أمام حل الدولتين وتقوض آمال تحقيق السلام. ونلاحظ أيضا تدمير السلطات الإسرائيلية المستمر للمباني المملوكة للفلسطينيين على مدى الأشهر الخمسة الماضية، مما أدى إلى تشريد ١٤٥ فلسطينيا، من بينهم ٨٢ طفلا.

يمثل العنف عائقا أمام السلام. إن احتجاجات مسيرة العودة الكبرى على طول السياج الحدودي بين غزة وإسرائيل تطالب بالسماح للاجئين الفلسطينيين وأحفادهم بالعودة إلى الأرض التي نزحوا منها. وتشعر ناميبيا بالقلق من أن العنف على امتداد السياج كان متواترا منذ شهر آذار/مارس، حيث قتل وجرح العشرات في أعقاب الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل. وفي ثلاث مناسبات على الأقل، زادت حدة التوترات بشكل كبير. ونشكر مصر والأمم المتحدة على تدخلهما لتهدئة التوترات.

لقد أدى استمرار العنف والتوترات على طول السياج الحدودي إلى تفاقم الحالة في غزة، التي لا تزال على شفا الانهيار. تستمر الحالة الإنسانية والاقتصادية العامة في التدهور. أكثر من ٥٣ في المائة من السكان عاطلون عن العمل، والأسر المعيشية تحصل على الكهرباء لمدة ثلاث إلى أربع ساعات في اليوم، ولم تتحسن إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة، مما يشكل ضغوطا كبيرة على النظام الصحي.

لقد تفاقمت الحالة في غزة بسبب القرار الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة بإنهاء تمويلها لوكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي شكلت عامل استقرار في جميع أنحاء المنطقة من خلال توفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية – شريان الحياة للاجئين الفلسطينيين. والاقتراح الأخير الذي تقدم به رئيس بلدية القدس لإزالة البرامج التي تديرها الوكالة في المدينة مصدر قلق بالغ. إن نفذ فسيؤدي إلى تفاقم الأوضاع القاسية بالفعل للاجئين الفلسطينيين.

القرار الذي اتخذته إدارة الولايات المتحدة لوقف تمويل الوكالة أعقب قرارات أخرى تمثل عائقا أمام السلام وعقبة أمام الحل القائم على وجود دولتين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالقدس عاصمةً لإسرائيل. وفي أيار/مايو، نقلت الولايات المتحدة رسمياً سفارتها من تل أبيب إلى القدس. وقد تم إدانة ذلك القرار في قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٩ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والذي اتخذته الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة. يشير ذلك القرار إلى أن ”مسألة القدس هي إحدى مسائل الوضع النهائي التي يتعين حلها عن طريق المفاوضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.“ إن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، تحت ذريعة أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ خطوات للمضي قدماً في بدء مفاوضات مباشرة ومجدية مع إسرائيل يؤدي أيضا إلى نتائج عكسية. فالمطلوب هو إجراء الحوار لا فرض المزيد من العزلة.

إن ناميبيا، بوصفها دولة فتية في الأمم المتحدة ناضلت بلا كلل من أجل استقلالها، ستدعم دائما فلسطين في كفاحها من أجل تقرير المصير. وخلال المناقشة التي جرت قبل بضعة أسابيع، أعاد معظم رؤساء الدول والحكومات تأكيد دعمهم القوي للقضية الفلسطينية. كما ظهر الدعم لفلسطين في انتخابها كرئيس لمجموعة الـ ٧٧ والصين لعام ٢٠١٩.

وفي الختام، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف جميع أعمال بناء المستوطنات ووتدمير المنازل والبنى التحتية الفلسطينية. إننا ندعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إننا نحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات لضمان تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وكعضو شرعي في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

**السيدة لودهي** (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة البوليفية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

نجتمع في منعطف حرج بشكل خاص في التاريخ السياسي للشرق الأوسط. واليوم، في الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقات أوسلو، الإحساس بالأمل والتفاؤل الذي أوجده حل الدولتين قد تبدد ليحل محله اليأس والبؤس. وبما أن المبادئ الأساسية لحل الدولتين يتم تفكيكها بشكل منهجي وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، فلا غرابة في أن قلة من الناس في المنطقة يعتقدون أن السلام يمكن تحقيقه خلال حياتهم. بينما يساور الكثير الشك حيال إن كان تحقيق السلام ممكنا على الإطلاق.

وقد أدى تتابع الأحداث المؤسف إلى تفاقم هذا الإحساس باليأس. إذ تم تجاهل قرارات مجلس الأمن الراسخة بشأن مكانة القدس وتنحيتها. يستمر التوسع غير القانوني في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بكثافة وفي إفلات من العقاب. إن القرار الإسرائيلي الأخير بتفكيك المجتمع البدوي في خان الأحمر هو مجرد مظهر آخر لسياسة الاحتلال القائمة منذ أمد بعيد والتي تتمثل في التهجير القسري للفلسطينيين من أراضيهم. يتخذ هذا التدبير هدفاً جديداً في اقتلاع جذور الهوية الفلسطينية ووجودهم كشعب. لا تزال حقول القتل في

غزة غارقة بدماء الفلسطينيين الأبرياء – فقد قُتل أكثر من ٢٠٠ مدني منذ بدء الاحتجاجات السلمية في شهر آذار/مارس، بما في ذلك سبعة آخرين في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول.

لم يلق قرار الولايات المتحدة بوقف جميع أشكال الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بظلال عميقة من الشك حيال استدامة الكثير من أنشطتها الحيوية على المدى الطويل فحسب، بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، بل يخاطر بتدمير فوائد السلام المكتسبة من خلال عمل تلك الوكالة المهمة. منذ نشأتها، عملت الوكالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في مناطق عملها.

ولا يجب التضحية بالاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين لتحقيق المصالح السياسية والمصالح الضيقة، خاصة عندما تظل آفاق التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية أبعد الآن من أي وقت مضى. وباعتبارنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نسعى بشكل جماعي للحفاظ على سلامة الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة إلى ٥,٣ ملايين لاجئ فلسطيني.

إن التزام باكستان بأشقائنا الفلسطينيين راسخ وثابت. تعبيرا عن تضامننا، ستقدم باكستان مساهمة إضافية للوكالة هذا العام. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل دعم حل الدولتين، استنادا إلى المعايير المتفق عليها وحدود عام ١٩٦٧، مع القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية.

وبما أن عدم الاستقرار والعنف لا يزالان يجتاحان أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط، فإن حتمية التوصل إلى حلول دبلوماسية أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى. يعمل أصحابُ المصلحةِ السوريون من أجل تشكيل لجنة دستورية شاملة، ونشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها على مدى السنوات الخمس الماضية المبعوث الخاص للأمين العام المنتهية ولايته، السيد ستافان دي ميستورا، سعياً لتحقيق هدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في سورية.

ستواصل باكستان تقديم دعمها لتسوية متفاوض عليها في اليمن، تستند إلى أطر متفق عليها ومن خلال المشاركة السياسية الشاملة. يجب أن تظل التدابير الفورية لتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني أولوية دولية ملحة بنفس القدر.

وعلى مر السنين، ومع تعثر وإخفاق الجهود الدولية المبذولة لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني كان لا مفر من أن يؤدى مرجل الغضب وتفشي الشعور بالظلم إلى زرع بذور العداوة والعنف في المنطقة بأسرها، مسببا عدم الاستقرار وتزايد انعدام الأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وإذا كنا نريد أن نخمد نيران الصراع هذه، فلا بد لنا من اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الظلم والقهر في جميع أنحاء المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. لقد آن الأوان لوضع حد لمأساة فلسطين. وآن الأوان لإنعاش أمال السلام والتعايش المتبادل للمنطقة برمتها.

وعلى الرغم من الصعوبات الجمة، ينبغي أن نجدد محاولاتنا لتحقيق هذا المسعى الهام بمزيد من العزم والتصميم.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أشكركم السيدة الرئيسة، على جهودكم في رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى دعوتكم لعقد هذا الاجتماع الهام، كما أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته القيمة.

عائشة محمد امرأة عربية فلسطينية عمرها ٤٥ سنة، أم لثمانية أطفال، بعمر الزهور، قتلت بدم بارد على يد مجموعة

من المستوطنين الإسرائيليين يوم الجمعة الماضي. قضت بأبشع طريقة يمكن وصفها، حيث رميت بالحجارة وهي برفقة زوجها لتفارق الحياة تاركة أطفالها يواجهون مصيرهم بعيدا عن حضن الأم التي قتلت فقط لكونها فلسطينية. هذه الحادثة الإجرامية هي حالة من حالات لا حصر لها تحدث بشكل مستمر ضمن الانتهاكات التي يمارسها المستوطنون والجنود الإسرائيليون بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. لم يكفهم احتلال الأرض بل تعدى الأمر للاعتداء على أرواح الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم.

وكان من أبشع ما تقوم عليه إسرائيل الآن هو الإخلاء القسري للسكان الفلسطينيين في الخان الأحمر بالضفة الغربية بالإضافة إلى الحصار الجائر الذي تستمر إسرائيل في فرضه على قطاع غزة. كل ذلك أصبح يتطلب أن نجدد مطالبتنا للمجتمع الدولي ومجلس الأمن بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية.

إن المملكة العربية السعودية إذ تدين الانتهاكات الإسرائيلية وترفض كل المحاولات الرامية إلى المساس بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لتؤكد على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف وعلى حق دولة فلسطين في السيادة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف. كما تدين بلادي الممارسات الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، وترفض محاولات إسرائيل غير القانونية لضم الجولان لسيادتها. وتشدد المملكة على أهمية السلام الشامل الدائم في الشرق الأوسط خيارا استراتيجيا لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وفقا للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ التي تتضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعودة اللاجئين، وإنهاء إسرائيل احتلالها لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

لا يزال الشعب السوري الشقيق يعاني من ويلات الجرائم والانتهاكات ضد الإنسانية التي قام بها نظام فقد شرعيته وفقد إنسانيته. وأكتفي بما ذكرته أمام مجلسكم الموقر (انظر S/PV.8373)، يوم أمس بضرورة تشكيل اللجنة الدستورية بشكل عاجل والبدء في أعمالها لصياغة دستور سوري وطني جديد بشكل يشكل نقطة تحول في مسار العملية السياسية السورية ويبعد سورية عن الممارسات المسلحة من الأطراف كافة، ويلتزم بتحقيق انتقال سلمي للسلطة إلى ممثلي الشعب السوري وفقا لبيان جنيف ١ (S/2012/522، المرفق)، ولقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتستنكر بلادي استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي، وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين. ونؤكد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، وتأييد جميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

لقد عانت كثير من الدول وما زالت تعاني من التدخلات الإيرانية السافرة في شؤونها الداخلية مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة. وكان من بين ذلك دعم إيران للمليشيات الانقلابية في اليمن، وعدم التزامها بالقرارات الدولية وبالأخص قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والقرار رقم ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتهديدها المستمر بإغلاق حركة الملاحة البحرية وبالأخص مضيق هرمز ومناوشاتها حول باب المندب والتمركز في جنوب البحر الأحمر وبحر العرب عبر زوارقها وسفنها.

ولعلكم تدركون ما تقوم به السفينة المسجلة تجاريا التي يبلغ طولها ١٥٠ مترا وتحمل على متنها رشاشات وزوارق عسكرية، ورادارات وأجهزة تنصت، وتجوب جنوب البحر الأحمر تستقبل

وترسل الزوارق السريعة محملة بمواد لا يقبل العقل بأن تكون تجارية. هذه السفينة الإيرانية سافيز تعمل كغرفة عمليات عسكرية تهدد أمن وسلامة الملاحة الدولية فضلا عن دعم إيران المستمر للجماعات الإرهابية المسلحة التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة مثل حزب الله الإرهابي في جميع بقاع العالم.

إن الأدلة على تدخل هذا النظام الثوري في الشؤون الداخلية لدول المنطقة والعالم أجمع ودعمها للإرهاب واضحة وبينة للجميع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما جاء في الفقرة ١٠ من التقرير الثاني والعشرين لفريق الدعم التحليلي لرصد الجزاءات (انظر S/2018/705)، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات:

”لقد ازداد بروز قادة تنظيم القاعدة الموجودين في جمهورية إيران الإسلامية، فهم يعملون مع أيمن الظواهري، ويجسدون سلطته على نحو أكثر فعالية من ذي قبل. وقد أثر هؤلاء في مجريات الأحداث في الجمهورية العربية السورية حيث عارضوا سلطة أبي محمد الجولاني وتسببوا في إحداث انفصالات واندماجات وظهور تشكيلات جديدة في أوساط الجماعات المختلفة الموالية لتنظيم القاعدة في إدلب“.

وفي اليمن تستمر المليشيات الحوثية الانقلابية المدعومة من قبل إيران بتجاهل النداءات الدولية والأممية وتتعمد بشكل لا يدع مجالا للشك بأنها هي من يسعى لإطالة أمد الأزمة القائمة في اليمن حيث استهترت هذه الجماعة المسلحة بدعوة المبعوث الأممي للجلوس على طاولة الحوار في مشاورات السلام اليمنية في جنيف في أيلول/سبتمبر المنصرم، وكذلك استمرت في إعاقتها لإيصال المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها وزرع الألغام وإعاقة الطرق، فضلا عن الاستمرار في إطلاق الصواريخ التي تجاوز عددها ٢٠٠ صاروخ أطلقت من قبل المليشيات الانقلابية على المناطق الآهلة بالسكان في المملكة العربية السعودية. وهي الصواريخ التي صنعت في إيران ونقلت من إيران وتدرب مطلقوها على يد إيران، ضاربة بعرض الحائط جميع الاعتبارات والقوانين الدولية. وفي المقابل، فإن بلادي قدمت مساعدات سخية للجمهورية اليمنية الشقيقة منذ عام ٢٠١٢ بما يفوق ١٣ بليون دولار في مختلف المجالات للمحافظة على حياة الشعب اليمني وأمنه ورفاهيته.

يقوم بلدي بدور أساسي ومحوري من أجل حل الأزمات والقضايا الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، تمشيا مع ما نصت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية، ويسعى بلدي على العمل على ترسيخ مبادئ فض النزاعات بالطرق والأدوات السلمية، وطرح المبادرات التي تسعى إلى إيجاد تسويات سلمية للنزاعات.

ولقد شهدنا مؤخرا توقيع اتفاقية السلام التاريخية بين إثيوبيا وإرتيريا في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية قبل أسابيع قليلة، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وبحضور معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش. كما شهدنا بدء مسيرة المصالحة بين جيبوتي وإريتيريا، عن طريق عقد قمة تاريخية بين رئيسي البلدين في جدة أيضا. ونأمل أن تؤدي هذه القمة إلى تحقيق المصالحة بين البلدين الجارين، وسوف تستمر المملكة في العمل على الحفاظ على أمن حوض البحر الأحمر، حتى يغدو واحة للسلام والتعاون والرخاء بين الدول العربية والأفريقية المطلة عليه.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرلي أوغلو** (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): كانت هناك لحظة في التاريخ كنا مفعمين فيها جميعا بالأمل في أنه سيكون هناك سلام في إسرائيل وفلسطين. لم يعد الأمر كذلك.

لم تكن الآمال في تسوية عادلة ودائمة متدنية أبدا إلى هذا الحد. غير أنه كان يمكن تجنب هذه الصورة القاتمة. إنها لم تكن حتمية وهي نتيجة لخطوات متعمدة.

نحن نرى ضغطاً متزايدا على نواحي الحياة اليومية للفلسطينيين. ولا تزال غزة تحت الحصار. وقوات الأمن الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين بشكل متزايد. وهناك قيود على المسلمين الذين يرغبون في زيارة الحرم الشريف. لقد شهدنا مؤخراً تشريد البدو في خان الأحمر وبدء العمل بقانون الدولة القومية اليهودية، الذي يتجاهل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. والهدف من هذه التدابير هو الضغط على الفلسطينيين لكي يقبلوا الوضع الراهن من خلال فرض المشاق والإذلال.

كما نشهد بذل جهود منتظمة ترمي إلى تقويض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وهذه محاولة لتغيير مرجعيات نزاع الشرق الأوسط، والقضاء على الأمل في حل الدولتين. من حقنا أن تكون لنا آراؤنا ولكن ليس من حقنا أن تكون لنا حقائق نفترضها. وفقاً للقانون الدولي، فإن للفلسطينيين الحق في إقامة دولتهم على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. هذا الحق لا يمكن تغييره. ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة، للفلسطينيين الحق في العودة إلى وطنهم. ولا يمكن حجب ذلك. إن الحصول على مركز اللاجئ بالنسبة للشعب الفلسطيني هو حق مشروع، ولا يمكن استخدامه كورقة مساومة. والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية ولا يمكن تجاهلها. هذه حقائق تستند إلى القانون الدولي.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) هي أحدث هدف في الجهود الرامية إلى معاقبة الفلسطينيين بصورة جماعية. والخدمات التي تقدمها الأونروا ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين ولإظهار أنهم ليسوا منسيين. كما تقوم الوكالة أيضا بدور بالغ الأهمية في استقرار المنطقة. في الشهر الماضي، تم إعادة فتح المدارس لمئات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين والأردن ولبنان وسورية. من الذي سيستفيد إذا تعرض الفلسطينيون للمزيد من الصعوبات؟

وتفخر تركيا بدعم عمل الوكالة، بوصفها رئيس اللجنة الاستشارية للأونروا والفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، وقد زادت من مساهمتها السنوية. كما طلبنا من الجهات المانحة التقليدية زيادة مساهماتها، ونحن نعمل على توسيع قاعدة الجهات المانحة للأونروا. خلال الأسبوع الرفيع المستوى، شاركنا في استضافة اجتماع تاريخي جمعنا خلاله ١٢٢ مليون دولار. ونحن نتوقع من جميع البلدان أن تكثف مساعدتها للأونروا.

لقد حان الوقت للوقوف إلى جانب العدالة وحماية المعايير الراسخة لتحقيق السلام الدائم في فلسطين. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتحمل مسؤولياته الأخلاقية. إن تركيا على استعداد للاضطلاع بدورها.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد بيسو** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم سيدتي الرئيسة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم.

لا تزال اليابان ملتزمة بدعم حل الدولتين. ولا نزال نعتقد أن الحل الأكثر واقعية للنزاع هو الحل القائم على وجود دولتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة معترف بها. إن السلام والأمن الدائمين لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين. بيد أن هناك القليل من الثقة بين الطرفين في الوقت الحالي، ونحن لا نرى زخما نحو تجديد المفاوضات المباشرة. لكل منا دور يؤديه في التغلب على هذا المأزق.

من جانبنا، فإن اليابان ملتزمة بمواصلة تدابيرها الفريدة لبناء الثقة من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء مفاوضات مجدية. ويظل دور الولايات المتحدة هاما. يجب على المجتمع الدولي العمل مع الطرفين لإجراء مفاوضات سلام مجدية صوب إيجاد حل يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. إن إحراز تقدم يتطلب القيادة من كلا الطرفين. وفي الوقت نفسه، يجب علينا العمل من أجل الحفاظ على ثقة الناس في إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية. أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن الحالة الاقتصادية والإنسانية الخطيرة في غزة بحاجة إلى معالجة عاجلة. تشيد اليابان بالجهود التي يبذلها المنسق الخاص ملادينوف وفريقه في نزع فتيل العنف وتوفير الأنشطة الاقتصادية والإنسانية. نحن ملتزمون بدعم تنفيذ المجموعة المتفق عليها في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ونطلب دعم إسرائيل والسلطة الفلسطينية لكفالة أن يستفيد سكان غزة من مجموعة الأنشطة. وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة بالغة الأهمية.

ثانيا، إن استمرار الأنشطة الاستيطانية وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين يقضي على أمل الشعب الفلسطيني ويقوض الحل القائم على وجود دولتين. إن اليابان تحض مرة أخرى إسرائيل بقوة على وقف تلك الأنشطة.

ثالثا، نعتقد أن الاستثمار في الجيل القادم أمر مهم. وكما ذكر رئيس الوزراء آبي في المناقشة العامة في الشهر الماضي، سنبدأ برنامجا جديدا تتم بموجبه دعوة معلمي المدارس الابتدائية والإعدادية من غزة لزيارة اليابان كل سنة. وفيما يتعلق بالاستثمار في الجيل المقبل، لا يزال دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هاما. تسعدنا النتيجة الملموسة للاجتماع الوزاري المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر، الذي شارك في رئاسته وزير الخارجية كونو. خلال الاجتماع، أعلنت اليابان عن مساعدة جديدة للأونروا قدرها ٤,٥ ملايين دولار للمساعدة في سد نقص إمدادات الكهرباء في غزة، بالإضافة إلى المساعدة التي تم الالتزام بها بالفعل وصرفها هذا العام. كما أن اليابان مستمرة في برنامجها طويل الأمد لدعوة شباب إسرائيل – فلسطين، الذي تصادف الذكرى السنوية العشرين له هذا العام. يجب على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا من أجل الحفاظ على إمكانية تحقيق تسوية سياسية طويلة الأجل. واليابان على استعداد لتعزيز مشاركتها السياسية مع كلا الطرفين.

وفي سورية، أسفر الاتفاق بين روسيا تركيا عن وقف إطلاق نار مؤقت في إدلب، ويجب أن يصبح وقفا دائما نظرا للمخاطر التي تواجه أكثر من ٣ ملايين مدني. إن النهوض بالعملية السياسية أمر أساسي. لذلك تؤيد اليابان بقوة الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام دي مستورا على مر السنين، ولا سيما من أجل إنشاء اللجنة الدستورية. ستواصل اليابان تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع السوريين الذين يواجهون صعوبات، بغض النظر عمن يسيطر على المنطقة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

**السيدة بحوث** (الأردن): السيدة الرئيسة، يسرني بداية أن أتقدم لكِ بخالص الشكر والتقدير ولبلدك، لما تبذلونه من جهد خلال فترة رئاستكم لمجلس الأمن، للحفاظ على الدور المحوري للمجلس في حفظ السلم والأمن الدوليين.

كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الشاملة، وجهوده في سبيل تحقيق تقدم في عملية السلام في المنطقة.

ولا تزال المعاناة التي يمر بها الشعب الفلسطيني مستمرة نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغياب

الأفق السياسي لحل عادل ودائم وشامل. فالمعاناة المستمرة من انتهاكات منهجية وسلبا للحقوق المشروعة، بالتزامن مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية خصوصا في قطاع غزة، أدت إلى ارتفاع كبير في حدة الفقر والحرمان من أبسط الحقوق التي تليق بالإنسان وكرامته، الأمر الذي يؤكد حجم الظلم التاريخي الذي وقع ولا يزال يقع على هذا الشعب، مما يتطلب تحركا دوليا إيجابيا ينهي هذه المأساة.

ويؤكد الأردن من جديد على مركزية القضية الفلسطينية، وضرورة إيجاد حل عادل وشامل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي يضمن حق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة والدولة. فموقفنا تجاه القضية الفلسطينية ثابت وراسخ، ورسالتنا إلى العالم أجمع: إنه لا بد من رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني الشقيق وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة؛ وإن حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية هو السبيل الوحيد الكفيل بإنهاء النزاع وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس واجب يفخر الأردن بحمله، ولن يألو بلدي جهدا في التصدي لأية محاولات لتغيير الهوية التاريخية العربية الإسلامية والمسيحية لهذه المدينة المقدسة.

وتدين المملكة بأشد العبارات الانتهاكات والاستفزازات الإسرائيلية المستمرة ضد المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وخصوصا اقتحامات المتطرفين والمستوطنين الاستفزازية لباحات الحرم القدسي الشريف، التي تجري بشكل منهجي بحماية الشرطة الإسرائيلية.

إن مثل هذه الممارسات المدانة والمرفوضة تنتهك حرمة هذا المكان المقدس وتستفز مشاعر المصلين والمسلمين في جميع أرجاء العالم. كما تمثل انتهاكا لالتزامات إسرائيل، كدولة قائمة بالاحتلال، بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وانتهاكا أيضا لجميع الأعراف والمواثيق الدولية التي تؤكد على ضرورة احترام أماكن العبادة للديانات كافة.

كما يستنكر بلدي عمليات التهجير والترحيل القسرية التي تجري ضد سكان خان الأحمر والتوسع الاستيطاني، وهو الأمر الذي تسعى إسرائيل من خلاله لفرض الأمر الواقع وتقويض حل الدولتين، مما يهدد بمزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

إن العجز المالي الخطير لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرف الأدنى (أونروا) يشكل تهديدا كبيرا لاستمرار تقديم الخدمات الإنسانية لملايين اللاجئين والحفاظ على استقرار المجتمعات المضيفة، الأمر الذي يضعنا أمام خيارين، هما تنشئة جيل إيجابي من الشباب، أو تركهم فريسة لقوى التطرف واليأس.

وبالرغم من جهود المجتمع الدولي لتقديم دعم أسهم في تقليص العجز الذي وصل إلى ٤٤٦ مليون دولار في بلدية هذا العام ليبلغ حاليا ٦٤ مليون دولار، فإننا سنواجه هذه المشكلة من جديد مع بداية كل عام. ولذلك علينا الخروج بأفكار خلاقة ومبادرات بناءة لضمان تمويل مستدام لهذه الوكالة بما يمكنها من الاستمرار بتكليفها الأممي ويحترم حق اللاجئين في العيش بكرامة ويضمن حق أكثر من ٥٠٠٠٠٠ طفل لاجئي في الذهاب إلى مدرسهم والاستمرار أيضا في تقديم الخدمات الأساسية لهم ولأسرهم.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الثامن، ولا يزال الحل السياسي هو السبيل الوحيد لها، حل يضمن استقرار سوريا ووحدة أراضيها، حل يقبله الشعب السوري ويلبي تطلعاته وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ونشيد هنا بالدور المحوري والهام للأمم المتحدة في سبيل إحراز تقدم نحو حل سياسي للأزمة في سوريا. كما نشير إلى

البيان الصادر عن الفريق المصغر التابع للتحالف العالمي، الذي شدد على ضرورة الإسراع بتشكيل اللجنة الدستورية وبدء عملها بدون تأخير، للشروع في عملية سياسية تشمل كافة الأطراف والمكونات السورية وتحت إشراف الأمم المتحدة.

ويسرني في هذا اليوم أيضا أن أتقدم لدولة العراق الشقيق بأسمى آيات التهنئة والمباركة بمناسبة نجاح انتخاباتها البرلمانية، واختيار الرئاسات الثلاث فيها مؤخرا، الأمر الذي سيصب في مصلحة العراق والمنطقة ككل. وأشدد هنا على حرص المملكة على استمرار التعاون والتنسيق مع الحكومة العراقية الجديدة. وقد وقف بلدي إلى جانب العراق وهو يواجه تحدي مكافحة الإرهاب وإعادة البناء، انطلاقا من إيمانه الراسخ بأن نجاح العراق نجاح للجميع، وأن بناء عراق موحد وديمقراطي وآمن هو مصلحة لشعبه والمنطقة والعالم.

إن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية واستمرار الأزمة في سوريا، فضلا عن التحديات التي تواجه بعض دول المنطقة في ترسيخ الأمن والاستقرار وإعادة البناء، كلها قضايا تفرض علينا العمل الجاد بإرادة مشتركة لتجاوز هذه التحديات. وهذه الظروف الاستثنائية تستدعي بلورة رؤية استراتيجية موحدة وتعزيز إمكانياتنا وطاقاتنا لحماية الأمن والسلم الدوليين من خلال مأسسة العمل المشترك وترجمته إلى واقع ملموس.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة آدمسون** (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمر الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في التدهور ولا تزال آفاق الحل القائم على وجود دولتين إسرائيل وفلسطين تتعرض للتفكيك شيئا فشيئا، على نحو ما ذكرته الممثلة السامية فيديريكا موغيريني في المنتدى الإقليمي الثالث للاتحاد من أجل المتوسط المعقود في برشلونة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق من الحالة في غزة. فغزة موطن لمليوني شخص يعانون في سبيل الحصول على الخدمات الأساسية، وما يكفي من إمدادات المياه والكهرباء.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، ومع استمرار تدهور الأحوال المعيشية، اشتدت الاحتجاجات وأعمال العنف المستمرة في السياج الحدودي في غزة، التي تؤججها حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وتوسع طابعها. وأدت إلى زيادة تفاقم الحالة المضطربة أصلا في قطاع غزة وحوله. واستمر إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة حاليا لأكثر من نصف عام. وتسبب في إلحاق ضرر فادح بالمجتمعات المحلية الإسرائيلية الواقعة بالقرب من غزة، ويجب أن يتوقف. وخلال الفترة نفسها، قتل أكثر من ٢٠٠ فلسطيني وأُصيب أكثر من ٠٠٠ ٢١، نجمت معظم إصاباتهم من استخدام الذخيرة الحية واستنشاق الغاز. وذلك يثير تساؤلات خطيرة بشأن الاستخدام المتناسب للقوة، الأمر الذي يجب معالجته بإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة.

ونتوقع من سلطات الأمر الواقع في غزة على أن تبذل قصارى جهدها لمنع مزيد من التصعيد. إن الاتحاد الأوروبي يناشد جميع الجهات الفاعلة المعنية التصرف بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح، ومنع أي تصعيد وتثبيط اللجوء إلى أعمال العنف، وعدم استغلال المظاهرات لاستخدام وسائل أخرى. وفي حين نشير إلى حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، فإننا نتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تحترم مبدأ الضرورة والتناسب في استخدامها للقوة. لقد ثارت تساؤلات جدية بشأن الاستخدام المتناسب للقوة، الأمر الذي يجب معالجته بإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بآلية تقصي الحقائق والتقييم التي أنشأها جيش الدفاع الإسرائيلي لاستعراض إجراءاته بالذات وبالحوادث المحددة التي وقعت على حدود إسرائيل مع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس. كما يجب الوقوف على الحقائق فيما يتعلق بالتقارير الواردة عن شن هجمات عنيفة ضد إسرائيل تحت ستار الاحتجاجات.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للعمل الذي يضطلع به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف. إننا نشيد بجهوده للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة، بما في ذلك صفقة إيصال الوقود الذي تم التوصل إليها في الأسبوع الماضي بفضل مشاركته. وندعو الأطراف إلى التعاون مع المنسق الخاص وندعو المجتمع الدولي الواسع إلى دعمه في تفعيل التدخلات الإنسانية والاقتصادية المقترحة من أجل غزة، وفي مواصلة التنسيق الوثيق مع السلطة الفلسطينية، من أجل التأمين والتنسيق، ضمن أمور أخرى، لتقديم الرعاية الصحية المنقذة للحياة، وزيادة إمكانية إيصال إمدادات المياه النظيفة والطاقة، وتحسين الأحوال الاقتصادية العامة وتعزيز الظروف التي تمكن من تحقيق الوحدة بين الفصائل الفلسطينية.

ويجب أن تكون الأولوية الفورية للتخفيف من حدة التوتر وتجنب نشوب نزاع آخر في غزة. وعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة أمر لا غنى عنه إذا ما أردنا تحسين الظروف والحالة الإنسانية على نحو قابل للاستمرار.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود المالية. ولكن لضمان تحقيق نتائج دائمة، فإن إدخال تغيير أساسي على الوضع في غزة أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يشمل ذلك إنهاء الحصار وفتح المعابر فتحا كاملاً، مع معالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. وفي ضوء ذلك، نرحب باستمرار فتح معبر رفح. وفي غضون ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم جهود الأمم المتحدة والمساعي المصرية الرامية إلى إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت راية سلطة فلسطينية شرعية واحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل صوب تحقيق هذه الغاية مع شركائنا، الإسرائيليين والفلسطينيين، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية وشركائنا ضمن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونأمل أن تكون خطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط إسهاماً آخر في هذا الصدد.

يجب أن تتجاوز المساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها الانقسامات السياسية. إن إيقاف الأنشطة الهامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يمكن أن يتسبب في زعزعة الاستقرار وفي خلق فراغ يجد فيه المتطرفون ضالّتهم. ولهذا السبب، يمثل الاتحاد الأوروبي والدّول الأعضاء فيه مجتمعةً أكبر مساهم في ميزانية الأونروا. ونحن ندعم الوكالة دعماً قوياً وموثوقاً ويمكن التنبؤ به، وسنظل كذلك. وقبل بضعة أسابيع، زاد الاتحاد الأوروبي دعمه المالي للأونروا بواقع ٤٠ مليون يورو، مما رفع مجموع المساهمات المقدمة إلى الوكالة إلى ١٤٦ مليون يورو منذ بداية هذا العام.

وخلال الاجتماع الوزاري الذي اشترك في رئاسته الاتحاد الأوروبي إلى جانب عضويه، السويد وألمانيا، وشركاء آخرون في ٢٧ أيلول/سبتمبر، أكد المشاركون على أهمية الدعم الكامل لقدرة الأونروا على تنفيذ ولايتها بفعالية في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم، فيما تواصل الوكالة كفالة الشفافية والمساءلة في إطار برامجها. وستعيش الأونروا السنة المقبلة أوقاتاً أشدّ صعوبة. وفي هذا السياق، علينا أن نؤكد مرة أخرى على الأهمية البالغة التي يكتسيها تكثيف جهود الوكالة والجهات المانحة من أجل تحقيق استقرار وضع الوكالة المالي، فيما يتواصل التركيز على ولايتها. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لضمان استمرار عمل الأونروا وموظفيها المشهود لهم بالتفاني ريثما يتم التوصل في نهاية المطاف إلى حلّ عادل ومنصف وواقعي ومتفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

بعد مضي ٢٥ عاماً على توقيع اتفاقات أوسلو، لا يزال السلام العادل والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين مفتقداً بشدة. ومع أن اتفاقات أوسلو لم تحقق هدفها العام، فإن قيام المؤسسات الفلسطينية يمثل أحد إنجازاتها الرئيسية. ومن مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على حدّ سواء الحفاظ على استقرار تلك المؤسسات.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي حث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تقوض استئناف المفاوضات أو تعرض إمكانية تحقيق حل الدولتين للخطر. ولا يوجد أي مبرر للتحريض والعنف. ونحن نتابع بقلق شديد الحالة على أرض الواقع، ولا سيما الهدم المزمع لقرية الخان الأحمر البدوية، بما في ذلك مدرسة القرية، حيث أن موقعها استراتيجيي للحفاظ على التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية، فضلاً عن القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية يوم الأحد الماضي بالمضي قدماً في خطط التوسع الاستيطاني في الخليل. وقد حث الاتحاد الأوروبي مرارا إسرائيل على العدول عن تنفيذ قرار هدم تجمع الخان الأحمر أو تشريد سكانه ويكرر اليوم تأكيد اعتراضه الشديد على سياسة إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك عمليات الهدم والمصادرة، التي تشمل بعض المشاريع التي يموّلها الاتحاد الأوروبي، وعمليات الإخلاء والنقل القسري. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمرا مستحيلا.

ويجب أن نعمل معا لعكس مسار التطورات السلبية الراهنة على أرض الواقع والتي تقودنا بعيدا عن التوصل عن طريق التفاوض إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين على أن تكون القدس العاصمة المستقبلية للدولتين. إن حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية لإقامة دولة وتحقيق السيادة وينهي الاحتلال ويسوي جميع مسائل الوضع النهائي، يبقى الوسيلة المجدية والواقعية الوحيدة لإنهاء النزاع وإحلال السلام العادل والدائم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل صوب تحقيق هذه الغاية مع الطرفين وشركائه الإقليميين والدوليين، بدءا بالمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

يستمر النزاع في سورية منذ أكثر من سبعة أعوام مخلّفاً كثيراً من المعاناة. وقد اضطر الملايين إلى اللجوء إلى بلدان أخرى أو ذاقوا ويلات المجاعة والحصار والهجمات المسلحة في بلدهم، فضلا عن الانتهاكات الصارخة والمستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يقترفها بوجه خاص النظام السوري. وتقع المسؤولية عن الحالة الإنسانية الكارثية ومعاناة الشعب السوري في المقام الأول على النظام السوري.

وينوه الاتحاد الأوروبي بتوقيع مذكرة لإبرام وقف لإطلاق النار في إدلب، ويدعو الجهات الضامنة لعملية أستانا إلى كفالة التقيّد بوقف إطلاق النار هذا وإلى الحفاظ على آخر منطقة متبقية لتخفيف التوتر في سورية. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أنها ستفي بالتزامها وأنها ستكفل أيضاً حماية أرواح المدنيين والهياكل الأساسية، فضلا عن ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن ومستمر ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء سورية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه الكامل لولاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية والجهود التي يبذلها بغرض إنشاء لجنة دستورية والتي ستكون بمثابة الخطوة الأولى نحو إيجاد حل سياسي مستدام وموثوق وشامل للجميع في سورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ويتعهد الاتحاد الأوروبي بأن يظل في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق المساءلة والعدالة في سورية. ولا بد من محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ونكرر مجدّداً إدانتنا لاستخدام النظام السوري وتنظيم داعش للأسلحة الكيميائية بصورة متكررة في سورية، على نحو ما أكّدته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار التقارير التي تُصدرها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية والتي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في مواقع شتى من سورية في الأشهر الأخيرة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذه مؤخراً مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بتعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وقد فرض الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية على مسؤولين رفيعي المستوى وعلماء سوريين، واعتمد نظام جزاءات عالميا جديدا يخص استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت نفسه، نكرر دعواتنا إلى جميع أطراف النزاع وجميع الجهات الفاعلة ذات النفوذ عليها، وخاصة النظام السوري وحلفاءه، إلى كفالة إيصال المساعدات الإنسانية والإجلاء الطبي من دون عوائق وعلى نحو مستمر إلى جميع السوريين الذين هم في حاجة إلى ذلك. والحالة في مخيم الركبان مروعة بوجه خاص. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أصحاب المصلحة إلى تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على الفور.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي حقوق السوريين في العودة إلى ديارهم طوعا وفي ظل ظروف آمنة وكريمة، وفقا للقانون الدولي الإنساني، عندما تسمح الظروف بذلك. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى توفير إمكانية الحصول بصورة آمنة ومتكافئة على الوثائق المدنية الخاصة بالإسكان وحقوق الملكية للتأكد من أن حقوق السوريين محفوظة وأن الظروف الأساسية مهيئة للمشردين ليتمكنوا من العودة إلى ديارهم بطريقة كريمة وآمنة وطوعية، عندما تسمح الظروف بذلك.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يوافق على تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يفيد بأن ظروف العودة الآمنة وغير القسرية إلى الوطن ليست مهيّأة بعدُ. ومن المهم للغاية التنسيق بصورة جيدة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المفوضية، في الأعمال المضطلع بها لتهيئة تلك الظروف. وسيُنظم الاتحاد الأوروبي مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة في الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠١٩، من أجل دعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى حل للنزاع وإتاحة منبر لإسماع أصوات المجتمع المدني السوري والتماس تعهدات من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الدولية.

وأخيراً، يكرر الاتحاد الأوروبي أنه لن يكون مستعدا للمساعدة في إعادة بناء سورية إلا عندما يجري بجدية تنفيذ عملية انتقال سياسي شاملة وحقيقية وجامعة تتفاوض بشأنها الأطراف السورية في النزاع، على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد فييرا** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تود البرازيل أن تعيد تأكيد تأييدها الثابت لتنفيذ حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والذي تعيش بموجبه فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا ومتفق عليها بين الجانبين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة والمبادئ التوجيهية المعمول بها في إطار علمية السلام. ويتعين علينا، في صميم تلك الصيغة، أن نعمل من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة ومتصلة الأراضي وتملك مقومات البقاء اقتصاديا، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، فإن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين، وهو أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي، فضلاً عن خطاب التحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر من الجانبين، كلها عوامل لا تزال تحول دون تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وتؤكد الحكومة البرازيلية فهمها بأنه ينبغي تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس في إطار مفاوضات تجري بين إسرائيل وفلسطين،

على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ولا تزال البرازيل تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة. ويؤكد تصاعد العنف على مدى الأشهر القليلة الماضية الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي للنزاع، يتضمن تحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين.

ولا شك أن الحالة المالية الحرجة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتأثير العجز المتكرر في تمويل الوكالة على قدرتها على تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين تطور آخر يثير القلق في المنطقة. وبوصفنا عضوا في اللجنة الاستشارية للأونروا، نشدد على الدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة في كفالة الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية لما يقرب من ٥,٣ مليون لاجئ. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل قد يعرّض للخطر قدرة الأونروا على تحقيق مقصدها.

وتشعر البرازيل ببالغ القلق إزاء الحالة في سورية، وترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بإنشاء منطقة منزوعة السلاح بين المعارضة والقوات الحكومية في محافظة إدلب. ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتثال الكامل لهذا الاتفاق. ونود أيضا أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا في المفاوضات السياسية بين الأطراف السورية في جنيف. ونتطلع إلى إنشاء اللجنة الدستورية بما يتماشى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سوتشي، ونؤكد من جديد تأييدنا للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة السورية استنادا إلى المعايير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع الاستفادة الكاملة من الظروف التي هيأتها عملية أستانا. ونجدد أملنا في أن يسفر تيسير عملية سياسية بوساطة من الأمم المتحدة وبقيادة الشعب السوري عن إنهاء الحرب والتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وفيما يتعلق بقرار المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بالتنحي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، تود البرازيل أن تشكره على جهوده الدؤوبة الرامية إلى تعزيز الظروف المواتية للتوصل إلى حل سياسي شامل وذي مصداقية لهذا النزاع الطويل الأمد.

وتشكّل الحرب الأهلية في اليمن، التي دخلت عامها الرابع، أكبر أزمة إنسانية في العالم في وقتنا الحالي. وتشعر الحكومة البرازيلية بالانزعاج إزاء الادعاءات المتكررة بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في اليمن. ولا تزال البرازيل تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في مدينة الحديدة الساحلية، وتدعو جميع الأطراف إلى كفالة استمرار التشغيل الكامل للميناء تفاديا لتحمُّل الشعب اليمني مزيد من العواقب الإنسانية. ويكمن السبيل الوحيد لضمان مستقبل البلد في التوصل إلى تسوية متفاوض عليها. وتعرب البرازيل عن تأييدها الكامل للخطة التي قدمها المبعوث الخاص مارتن غريفيث لاستئناف المفاوضات السياسية وتنفيذ تدابير بناء الثقة. ونحث جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في الجهود المبذولة الرامية للتوصل إلى حل تفاوضي للنزاع.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

**المونسنيور غريزا** (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يتوجه الكرسي الرسولي بالشكر لجمهورية بوليفيا ولرئاستها لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع يعود بنا إلى الأيام الأولى للأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد، حين قُسم إقليم فلسطين الخاضع للانتداب بموجب القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ إلى دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية. وعلى مدى أكثر من ٧٠ عاما، ظلت قضية فلسطين موضوع العديد من التقارير والمناقشات والقرارات في قاعة مجلس الأمن وفي غيره من هيئات الأمم المتحدة.

وما برح الكرسي الرسولي يؤيد حل الدولتين منذ البداية، ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى إيمان الكرسي الرسولي الراسخ بأن

حل الدولتين هو السبيل الوحيد للوفاء بالتطلعات إلى تحقيق التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، وخطة السلام الوحيدة الممكنة التي من شأنها أن تتيح للدولتين العيش جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتشكّل الحقائق على أرض الواقع، التي يعرضها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على مجلس الأمن على أساس شهري، مصدرا مستمرا للقلق البالغ. ويتحمل القادة في كلا الجانبين المسؤولية الأكبر عن توجيه شعوبهما نحو التوصل لتسوية متفق عليها بصورة متبادلة، بدلا من دفعهما إلى غور النزاع. ويدعو الكرسي الرسولي كلا من إسرائيل وفلسطين إلى إظهار الحكمة والمسؤولية والإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يلبي التطلعات المشروعة لكلا الشعبين. ويجب أن يحل الحوار الذي يتسم بروح المثابرة والنوايا الحسنة محل الخطابة المؤججة للمشاعر والعنف والنزاع. ويجب ألا يصبح المدنيون الأبرياء أبدا هدفا للإرهاب أو للأعمال العسكرية الجامحة.

إن الخلاف الإسرائيلي – الفلسطيني والانقسامات فيما بين الفلسطينيين تتفاقم أيضا بفعل القوى الخارجية والمصالح الجغرافية السياسية للبلدان الأخرى. ولذلك، يود الكرسي الرسولي حث البلدان المجاورة في المنطقة وغيرها من الدول المعنية من خارج المنطقة على تيسير عملية السلام وتعزيزها، بدلا من عرقلتها أو نسفها من أجل مصالحها الخاصة.

ويود الكرسي الرسولي التأكيد من جديد على الوضع التاريخي للقدس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ورفض أي تدابير انفرادية تهدف إلى تغييره. وفي الوقت نفسه، يهيب بالأمم المتحدة النظر بعناية في وضع القدس على النحو الذي أوصى به قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧. ويؤمن وفد الكرسي الرسولي بأن المدينة المقدسة ينبغي أن تكون ملتقى الوفاق والسلام وأن أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام، ينبغي أن يُكفل لهم إمكانية الوصول دوما وبحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة الموجودة فيها. وبناء على ذلك، فإن الاقتراح الأوّلي بأن تكفل الأمم المتحدة وضعا دوليا للقدس لا يزال يكتسي أهمية كبرى في تلبية النداء الفريد للمدينة. ومما لا شك فيه أن لمدينة القدس الشريف مكانة خاصة جدا، ليس في قلوب سكان المدينة فحسب، بل أيضا لدى أتباع الديانات التوحيدية الثلاث في جميع أنحاء العالم. فهل ستصبح حقا اسما على مسمى: مدينة السلام.

ويلاحظ وفد الكرسي الرسولي بقلق شديد الحالة الإنسانية المتردية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون والأونروا. وتقدم الوكالة مجموعة من خدمات الدعم الأساسية لحوالي ٥,٦ مليون من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، إذ تمدهم بمعظم الاحتياجات الإنسانية الأساسية من السكن والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. ونظرا لعدم وجود مؤشرات على حل هذه الحالة على وجه الاستعجال، فلا يزال استمرار الأونروا في العمل بكامل طاقتها أفضل السبل لمنع تفاقم الحالة في المنطقة على نحو يرجح أن يكبد المجتمع الدولي المزيد الخسائر من حيث التكلفة والنفقات.

وعلى غرار الأونروا، توفر العديد من أفرقة العمل الخيرية والمنظمات التابعة للكنيسة الكاثوليكية خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية إلى اللاجئين الفلسطينيين والفلسطينيين بوجه عام. ويأمل الكرسي الرسولي أن يتم التوصل عاجلا وليس آجلا إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال استئناف مفاوضات الوضع النهائي، بغية التوصل إلى حل الدولتين، إسرائيل ودولة فلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

**السيدة كريسنامورثي** (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إذ يبدو أن مناقشة اليوم المفتوحة بشأن فلسطين قد تكون الأخيرة في مجلس الأمن هذا العام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير حكومة إندونيسيا لوفد بوليفيا على دعمه الصادق والثابت لقضية فلسطين خلال فترة ولايته.

وللأسف، وبدلا من أن تشكّل هذه المناقشة الفصلية بشأن الشرق الأوسط فرصة لتعزيز فهمنا أو تقديم إسهامات في تحقيق السلام وتسوية النزاع، فقد أصبحت محفلا لعرض الأنشطة غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال في الأرض التي تواصل احتلالها وضد السكان هناك، بمن فيهم النساء والأطفال. ويبدو أننا قد أصبحنا مجرد متفرجين يشاهدون سلسلة من المآسي التي تبعث على الانزعاج بشكل متزايد، ولا حول لهم ولا قوة أو ضمير لوقفها.

يبدو أننا أصبحنا غير مبالين وغير متأثرين، ومستعدين للتعامل مع الموقف على أنه أمر مألوف. ويبدو أننا في كل جلسة نتوصل بأخبار عن مستوطنات غير شرعية جديدة وأكثر اتجاها للتوسع، وهدم المنازل والممتلكات، إلى جانب فرض القيود والحصار. ونسمع عن الاستخدام المفرط للقوة والاعتقالات التعسفية وغير القانونية الأخرى، التي تبدو كذلك كما رأينا في التقارير السابقة. والتقرير المعروض علينا (S/2018/614) بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو تقرير آخر. لكن الحقيقة هي أن تلك التقارير تتعلق بالناس والأسر والمجتمعات المحلية. إنها تتعلق بأرواح بشرية وببشر مثلنا، يرغبون فقط في العيش حياة طبيعية وهادئة، ولكنهم يواجهون تلك الأعمال العنيفة وإنكار حقوقهم كل يوم.

يجب أن تكرر إندونيسيا ما كانت تقوله منذ وقت طويل، وهو أن قضية احتلال فلسطين قد استغرقت وقتا طويلا. والمسؤولية عن ذلك تقع على عاتق المجلس، ونحن نعارض أي محاولة لصرف الانتباه عنها في هذا الوقت الحاسم. وبينما ندرك بكل تأكيد أن ميثاق الأمم المتحدة لا يوفر للمجلس آلية للإنفاذ لضمان الوفاء بقراراته، فإننا نأمل أن يدرك المجلس أن الفلسطينيين يستحقون أيضا العيش في سلام، وأن هذا الجهاز يمكن أن يقوم بأكثر بكثير مما قام به حتى الآن في هذا الصدد.

ونؤكد مجددا على مبادئ الميثاق، التي تضع معايير واضحة للمجلس في مجالات مثل الحقوق المتساوية للدول، وتقرير المصير، واحترام حقوق الإنسان، وعدم استخدام القوة والسلامة الإقليمية. وبوصف إندونيسيا داعية قوية لتعددية الأطراف، فإنها تؤكد من جديد أن المجلس كان ولا يزال يشكل الهيئة الرئيسية ليس لمجرد الحفاظ على مبدأ السلام العالمي، بل من أجل منع الاستخدام الأحادي للعنف من جانب أي دولة ضد المدنيين أو الدول الأخرى. وفي الواقع، من المفترض أن يكون قوة لتحقيق السلام في العالم من خلال كونه ضمانة ضد الظلم والإفلات من العقاب في أي مكان في العالم.

وتريد إندونيسيا الإشارة إلى المذبحة المستمرة التي ترتكبها القوات الإسرائيلية منذ بدء احتجاجات مسيرة العودة الكبرى في شهر أيار/مايو. وقتل ما لا يقل عن ١٩٨ فلسطينيا، بينهم ٣١ طفلا وثلاثة معوقين وثلاثة مسعفين طبيين، وصحفيان اثنان. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص، بعضهم مصاب بجروح أدت إلى إصابته بالشلل. وفي ٢٨ سبتمبر/أيلول، قُتل سبعة فلسطينيين، بينهم طفلان، في يوم واحد خلال المظاهرات، وأصيب المئات بجروح. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن هذه الأرقام تمثل أعلى عدد من الوفيات في يوم واحد منذ تاريخ ١٤ أيار/مايو، عندما قُتل ٤٢ فلسطينياً. ونحن ندين هذا العنف الذي لا معنى له ونؤيد الدعوة إلى حماية الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال إرسال قوة حماية دولية.

وفيما يتعلق بسورية، فإننا نرحب بإنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح في محافظة إدلب. وهذا دليل على أن الدبلوماسية قد

حققت تقدما إيجابيا في الجهود المبذولة لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. ويجب أن تشكل حماية المدنيين أولوية مطلقة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة، وتعتقد إندونيسيا أن التوصل إلى تسوية سياسية من خلال الحوار والتفاوض، يشكل الحل الأفضل.

أخيرا، وفيما يتعلق باليمن، تشعر إندونيسيا بالقلق إزاء التدهور الخطير في الحالة الإنسانية، وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومنسقة لمنع حدوث مجاعة على نطاق واسع. ويجب اتخاذ خطوات لاستئناف الحوار بين الأطراف لمعالجة المخاوف العاجلة وإحراز تقدم، في اتجاه تسوية سياسية للنزاع.

واسمحوا لي أن أنهي كلامي بدعوة كلا الطرفين في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والخطاب المتشدد، كما هو منصوص عليه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي رأينا، ينبغي توجيه هذه الدعوة أيضا إلى الدول الأعضاء الأخرى. ونحتاج لأن نذكر أنفسنا بأن بياناتنا أو أعمالنا الاستفزازية لن تسهم إلا في تصعيد الحالة الميدانية. وندعو الدول الأعضاء إلى تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام وإعادة بناء الثقة. ونأمل أيضا أن يمتنع المجلس عن أي ممارسات مزدوجة المعايير يمكن أن تقوض مصداقيته وسلطته. وندعوها إلى تنفيذ قراراته الملزمة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو أمر حاسم الأهمية للنهوض بالسلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد نيانغ** (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشيد ببوليفيا على الفعالية التي تقود بها أعمال مجلس الأمن هذا الشهر، وعلى دعمها الثابت للقضية الفلسطينية ولحل الدولتين، كما تبين خلال فترة ولايتها في المجلس، واعترافها بدولة فلسطين في عام ٢٠١٠.

تتيح لنا المناقشة المفتوحة اليوم فرصة، بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مناشدة هذا الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين مرة أخرى، للتصرف وتصحيح الحالة المتدهورة باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويعد ذلك أمرا ملحا للغاية، لأنه بعد مرور ٧٠ عاما على الحرب العربية الإسرائيلية و ٥١ عاما على الاحتلال الإسرائيلي، لا نزال لا نملك أي آفاق سياسية واضحة لتحقيق حل عادل ودائم وسلمي للنزاع.

إن توسيع المستوطنات الإسرائيلية، يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولا يقوض فحسب ترابط الأرض الفلسطينية ولكن أيضا الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت السلطة القائمة بالاحتلال في محاولاتها لتهجير المدنيين الفلسطينيين قسرا والاستيلاء على أراضيهم. وفي هذا الصدد، نشجب الخطط الرامية إلى هدم قرية الخان الأحمر البدوية، مما يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي أدانته بشكل صريح قطاعات رئيسية من المجتمع الدولي. كما أن اللجنة تستنكر التدابير الأحادية التي من المحتمل أن تقوض الإجماع الدولي على قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك قضية القدس.

وفي تقرير حديث، أعلن البنك الدولي أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة سيتدهور للغاية، ولا يأخذ ذلك بعين الاعتبار التدهور المستمر للحالة الإنسانية، وكلها عوامل تشكل خطورة وتذكي تصعيدا عسكريا جديدا. لذلك، تدعو اللجنة جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتخفيف حدة التوتر. وفي هذا السياق، وفي الوقت الذي تدعم فيه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وموظفيها، الذين يتعرضون في كثير من الأحيان لتهديدات خطيرة، فإنها تجدد دعوتها العاجلة إلى جميع الدول الأعضاء للاستمرار في دعمها وتعزيزه، لكي تتوفر للوكالة الموارد الكافية

والقابلة للتنبؤ والدائمة التي تحتاجها لضمان استمرارية الخدمات الحيوية التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين. كما تحث اللجنة إسرائيل على رفع الحصار المفروض على غزة منذ ١١ عاما، وتدعو إلى المصالحة بين السياسيين الفلسطينيين بهدف إعادة توحيد شعوبهم.

وبينما لا يزال المجتمع الدولي مشلولا، أسفرت المظاهرات الحالية عن وقوع العديد من الإصابات بين المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، لا سيما في القدس وحدود غزة مع إسرائيل. ولأننا لا نزال نعتقد اعتقادا راسخا بأن العنف لا يمكن أبدا أن يحل هذا النزاع، فإن اللجنة تؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء إطار متعدد الأطراف موسع يهدف إلى إحياء عملية السلام على أساس المنابر القديمة في هذا المجال، بغية الوصول إلى حل الدولتين. وتعتقد اللجنة أنه يتعين علينا، كمجتمع دولي، أن نعيد النظر في الطريقة التي نؤدي بها بصورة جماعية مسؤولياتنا فيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تمثل الانتهاكات اليومية لقرارات مجلس الأمن البالغ عددها ٨٦ قرارا و ٧٠٥ قرارات من قرارات الجمعية العامة تهديدا لمصداقية الأمم المتحدة وسيادة القانون.

لقد أتاح الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين لغالبية زعماء العالم فرصة لإعادة تأكيد التزامهم بالتعددية والتأكيد على الدور المحوري للأمم المتحدة في حل القضية الفلسطينية.

ويسرنا أن نلاحظ أن ١٣٩ دولة من الدول الأعضاء قد اعترفت، اليوم، رسميا بدولة فلسطين. وتشجع اللجنة الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على اتباع هذا الاتجاه لكي تبرهن، مثلما فعلت مع دولة إسرائيل، على التزامها بالشرعية الدولية والحل القائم على وجود دولتين.

وترحب اللجنة باعتماد القرار ٧٣/٥ بأغلبية كبيرة في الجمعية العامة. فالقرار يمنح امتيازات إضافية مؤقتة لدولة فلسطين، التي ستتولى الرئاسة السنوية لمجموعة الـ ٧٧ والصين ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتشكل رئاسة المجموعة، التي تضم ١٣٤ دولة من الدول الأعضاء، شهادة جديرة بالذكر على الثقة المتنامية التي يضعها المجتمع الدولي في فلسطين.

وإذا أردنا الحفاظ على عملنا الجماعي، فإن علينا أن نتبع أقوالنا بأفعالنا ونضع حدا للظلم التاريخي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني ونعزز الحل القائم على وجود دولتين، استنادا إلى حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد موليفي** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر جنوب أفريقيا بوليفيا على تنظيم هذه المناقشة الفصلية المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على الحالة الفلسطينية/الإسرائيلية. ونعرب عن تقديرنا لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية.

يساور جنوب أفريقيا قلق عميق إزاء الحالة المتدهورة في فلسطين، التي تزداد سوءا نتيجة لعدم إحراز أي تقدم في عملية السلام. تكمن في صميم إيجاد حل حقيقي للنزاع ضرورة أن يعمل الطرفان معا للبت في المسائل الأكثر إثارة للخلاف بينهما. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بعد بناء عملية للثقة وإظهار التزام حقيقي بالسلام. ولا يمكن لأطراف خارجية فرض حل لمسائل الوضع النهائي، بما في ذلك وضع القدس ومصير اللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات الإسرائيلية، فضلا عن مسائل الحدود والأمن. فمفاوضات السلام عمليات دقيقة وصعبة تتطلب بناء الثقة وحسن النية بين الطرفين لكي تكون ناجحة. ونشدد على أنه لا يمكن تقرير مصير طرفي هذه العمليات من قبل جهات خارجية.

للأسف، فإن توسيع المستوطنات الإسرائيلية واستمرار العدوان العسكري من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية لا يساعدان على إيجاد الثقة وحسن النية اللازمين للمضي قدما بالعملية. فهما لا يعملان إلا على تعزيز الآثار الخارجية السلبية، مثل استمرار أزمة اللاجئين الفلسطينيين.

ونود أن نقر مرة أخرى، في ذلك الصدد، بأهمية العمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي قدمت مساعدات اجتماعية – اقتصادية بالغة الأهمية للاجئين الفلسطينيين على مدى عقود. من شأن التخفيضات في ميزانية الأونروا أن يهدد بتعريض حياة العديد من الأشخاص الضعفاء للخطر وأن يقوض أي ثقة في تحقيق تسوية للنزاع. لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور أن معاقبة المدنيين من خلال قطع التمويل الإنساني يشكل دفعا للعملية إلى الأمام. فخفض التمويل يكاد يشكل تلميحا إلى أن الناس قد اختارت أن تعيش في ظل ظروف كتلك الظروف. وترحب جنوب أفريقيا بالتعهدات بدعم الأونروا، وتؤكد أن هذا الدعم الإنساني يهيئ الظروف التي يمكن في يوم من الأيام أن تساعد على تقرير المصير الكامل للشعب الفلسطيني وازدهاره في نهاية المطاف.

لقد قضت الغالبية العظمى من سكان فلسطين عمرها بكامله تحت الاحتلال الإسرائيلي. وعلى مدى الـ ٥٠ عاما الماضية حُرم الفلسطينيون من العيش بكرامة ومن حقوقهم الأساسية في حرية التنقل والتعليم والرعاية الصحية، بل حتى الحق في الحياة. وكلما طال الأمد من دون إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط كلما زادت صعوبة السيطرة على الآثار السلبية، لا بالنسبة للشعب الفلسطيني فحسب، بل والمنطقة والعالم.

لا يزال الشعب الفلسطيني يتطلع إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لمساعدته على إعمال حقه في تقرير مصيره. ففي نهاية المطاف اتفقنا، نحن، الأمم المتحدة، في عام ١٩٤٧ على إنشاء دولتين مستقلتين، دولة إسرائيل المستقلة ودولة فلسطين الحرة المستقلة، تعيشان جنبا إلى جنب. وقد أنشئت دولة إسرائيل، ولكن بعد ٧١ عاما تظل الدولة الفلسطينية مجرد حلم. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتعزيز تضامننا والعمل صوب حل عادل ومستدام للشعب الفلسطيني.

تود جنوب أفريقيا التأكيد على أهمية زيادة إشراك المرأة في عملية السلام، لأن ثمة اعتراف متزايد بأن نشاط المرأة وقيادتها تسرع جهود السلام الأولية وبأن من شأن تهميش المرأة أن يوهن آفاق السلام. كما إننا نقر بالدور الذي يضطلع به نشاط المرأة غير العنيف من أجل السلام في كلا المجتمعين، ونعتقد أنه ينبغي الاستفادة من هذه المبادرات لإيجاد حسن النية والالتزام اللذين تمس الحاجة إليهما لتعزيز آفاق السلام.

من الواضح أن السلام والأمن في أنحاء الشرق الأوسط لن يتحقق من دون إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين، إذ يظل مصدرا رئيسيا للخلاف والنزاع فيما بين شعوب المنطقة. ونعيد التأكيد على أن المسؤولية عن تحقيق السلام تقع في المقام الأول على شعبي فلسطين وإسرائيل. ويتعين علينا نحن، المجتمع الدولي، دعم الطرفين وتشجيعهما في ذلك المسعى. لقد تم تحديد الإطار القانوني الدولي لتلك المفاوضات. وهي تشمل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، ينبغي لنا أيضا أن نقر بأن الحالة لا يمكن أن تستمر كالمعتاد وأن هناك ضرورة لإيجاد زخم تمس الحاجة إليه لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

ختاما، يعتقد وفد بلدي أن الحوار والمفاوضات يظلان يشكلان السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي –

الفلسطيني. وأود أن أؤكد، علاوة على ذلك، التزام وفد بلدي بمواصلة العمل بشأن هذا الأمر في إطار الأمم المتحدة والمنتديات المتعددة الأطراف الأخرى من أجلِ إيجاد سبُل للتصدي بطريقة عادلة ومنصفة للخطر الذي يشكله هذا النزاع على السلم والأمن الدوليين.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد بن مؤمن** (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي ظلت القضية تمثل لها، ولا تزال، مسألة في غاية الأهمية. وهي تقتضي أولوية العمل الجماعي، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، والمبادئ الأساسية للعدالة والبشرية.

هذه المناقشة المفتوحة تعقد في مرحلة حاسمة بالنسبة للقضية الفلسطينية، التي تشهد تحديات وجودية غير مسبوقة، لا سيما بسبب الافتقار إلى أي إجراءات سياسية وقانونية جادة من قبل هذه الهيئة لإنفاذ قراراتها القائمة الرامية إلى إنهاء احتلال إسرائيل الأجنبي غير القانوني الذي دام عقودا وانتهاكاتها لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. إن انعدام المساءلة والعمل الجادين زاد من شدة المأزق السياسي، وفاقم المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وأنشأ حالة لا يمكن استدامتها وشديدة التقلب.

وتحذر منظمة التعاون الإسلامي من أن الجمود السياسي الحالي لا هو مقبول ولا هو قابل للاستمرار. نحن نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يظل مراقبا بينما تواصل هذه الحالة الهشة أصلا التدهور وتزيد من زعزعة الاستقرار، مع استمرار إسرائيل في سياساتها الاحتلالية غير المشروعة والمدمرة، التي تقوض وحدة تراب ومقومات بقاء دولة فلسطين وتهدد احتمالات تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، ناهيك عن حقيقة أن سياسات إسرائيل وتدابيرها تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وحقوق الفلسطينيين المشروعة وترقى في كثير من الحالات إلى جرائم حرب.

وتظل القضية الفلسطينية اختبارا حقيقيا لعزمنا الجماعي للمساعدة على استعادة الثقة في القانون والنظام الدوليين وإمكانية تحقيق السلام والعدالة. لقد أضحت المشاركة المتعددة الأطراف للمجتمع الدولي، وفقا للقرارات ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى لإنقاذ حل الدولتين وإنعاش عملية السلام التي وصلت إلى طريق مسدود، بهدف التوصل إلى حل شامل يستند إلى المعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

لقد لفتت منظمة التعاون الإسلامي انتباه المجتمع الدولي مرارا إلى سياسات إسرائيل الاستعمارية في القدس الشرقية المحتلة، التي تواصل العمل بصورة غير قانونية على تغيير طابع المدينة ووضعها وتركيبتها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني الطبيعي. كما أن الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى وعلى المصلين المسلمين من قبل الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين ما فتئت تؤدي إلى تفاقم التوترات، مما يهدد بعواقب بعيدة الأثر ومدمرة تزيد من تقويض آفاق السلام وتهدد بجعل القدس عاصمة للكراهية والتعصب والعنف عوضا عن أن تكون عاصمة للتسامح والتعايش والسلام كما يجب أن تكون.

وفي الوقت نفسه، فإن الفظائع والخسائر البشرية مستمرة في الازدياد بشكل مأساوي نتيجة للهجوم العسكري الإسرائيلي الوحشي المستمر ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر. وما زالت الاعتداءات على المحتجين السلميين، بمن فيهم الأطفال، ترتكب على مرأى من المجتمع الدولي. ونكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى التصرف بمسؤولية لمعالجة الأزمة والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني. ومن الملح أن يتخذ إجراءات

للوفاء بالتزامه بضمان الحماية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة المحاصر.

إن من المؤلم رؤية الملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من التهجير والظلم لعقود بينما تستمر إسرائيل في إنكار حقوقهم المشروعة. وتتدهور حالتهم بشكل مأساوي حيث تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) أزمة تمويل لم يسبق لها مثيل، مما يعرض المساعدة الإنسانية والإنمائية التي لا غنى عنها للاجئين للخطر، بما في ذلك المساعدات الحيوية في مجالي التعليم والصحة وبرامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية، ما يسبب بالغ القلق والانشغال ويهدد بالمزيد من عدم الاستقرار.

وإننا نؤكد، في هذا الصدد، أن دعم الأونروا في هذه المرحلة العصيبة من قبل كل الجهات الفاعلة الدولية أمر لا بد منه لنقل رسالة أمل والتزام سياسي جماعي بحقوق وتطلعات اللاجئين الفلسطينيين، لكفالة تلبية احتياجاتهم المتزايدة على نحو كاف والحفاظ على حقهم في العودة، تماشيا مع القرارات ذات الصلة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، واحترامه.

وباسم منظمة التعاون الإسلامي، أكرر مرة أخرى نداءنا الجماعي للمجتمع الدولي لتقديم المزيد من الدعم للشعب الفلسطيني لمساعدته على الصمود، والتصرف على الفور على أساس التزاماتنا السياسية والقانونية والأخلاقية الواضحة لتخفيف محنته وتمكينه من إدراك حقوقه وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير واستقلال دولته فلسطين ذات السيادة والقادرة على البقاء، داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد مونكادا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يتشرف وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن يأخذ الكلمة نيابة عن الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في مناقشة اليوم.

إن الحالة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حرجة للغاية ولا تُحتمل بكل وضوح. وفي هذا الصدد، تكرر الدول الأعضاء في الحركة التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي الراهن والنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي يرمته ما زالا يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب الاهتمام والحل العاجلين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، بالطبع، فضلا عن الأدوات التي توفرها الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية واضحة. ويتعين عليه الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق، وإنفاذ قراراته، التي لا تشكل الأساس للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع فحسب، بل إنها ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وما زلنا ملتزمين بالإسهام في التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع، على نحو ما تكرر تأكيده في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عندما اعتمدت اللجنة الوزارية للحركة المعنية بفلسطين بيانا عاما بشأن القضية بتأييد الأعضاء بالإجماع. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للدعوة إلى بذل الجهود اللازمة وتكثيفها على الصعيدين الإقليمي والدولي دعما لتلك الأهداف، والقصد النهائي منها وضع حد للظلم؛ وأكثر من ٥١ عاما من الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي لفلسطين، بما فيها القدس الشرقية؛ وأكثر من ٧٠ عاما من النكبة، التي يجب ألا تغيب عن بالنا بكل أبعادها الإنسانية - الكارثة والمأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨، وفقد خلالها وطنه واقتُلِع غالبية الفلسطينيين من ديارهم قسرا، وأصبحوا نازحين ولاجئين. ولا تزال معاناتهم مستمرة حتى اليوم.

وما فتئت حركة بلدان عدم الانحياز تعتبر أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو المسار الأكثر ملاءمة للسلام. وهو يحدد المتطلبات

والمعايير الأساسية لتحقيق حل عادل يمكن من خلاله تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية، بغية ضمان أن يتمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف. ويجب أن يصر مجلس الأمن على احترام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لا سيما من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وبالمثل، تكرر الدول الأعضاء في الحركة دعوتها إلى الاحترام الكامل لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد وتنفيذها، لأن من شأنها أن تهيئ الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال وإيجاد حل عادل للنزاع من جميع جوانبه، وجعل السلام والأمن بين إسرائيل وفلسطين ممكنا.

ونغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أزمة التمويل العميقة الحالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والتشديد على ضرورة أن يقدم للوكالة الدعم المستمر والذي يمكن التنبؤ به ودون انقطاع، خصوصا بعد القرار العقابي وغير المبرر لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء مساهماتها للوكالة. وهذا لا يؤثر على الشريحة الأضعف من السكان الفلسطينيين ويقوض تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية فحسب، بل يهدد استقرار المنطقة برمتها أيضاً. وبالمثل، فإننا نكرر بيانات الأونروا في الإعراب عن القلق إزاء الإعلانات الأخيرة غير المسؤولة من قبل السلطات الإسرائيلية بشأن إغلاق مكاتب الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وما زالت الحالة في غزة مصدر قلق كبير للحركة، لا سيما الأوضاع الإنسانية الخطيرة المستمرة في التدهور بصورة يومية، مع الأسف. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والذي لا يزال يفرض معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية لا توصف على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. ونؤكد مرة أخرى على ضرورة معالجة الأزمة في غزة بطريقة شاملة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وحركة عدم الانحياز، إذ تضع في اعتبارها أن إسرائيل قد تخلت بوضوح عن التزاماتها كدولة احتلال بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، امتثالا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، فإنها تحث المجتمع الدولي على كفالة حماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بهدف معالجة انعدام الأمن للسكان المحتلين بصورة مؤسفة، ومنع سقوط المزيد من الأرواح البشرية البريئة.

وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تعرب مجدداً عن قلقها العميق إزاء عدم المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، الأمر الذي يعزز الإفلات من العقاب ويزعزع الاستقرار على أرض الواقع، مع الحد من فرص إحلال السلام. وهذا هو السبب في أننا نكرر الدعوة إلى العمل الدولي، ولا سيما من جانب مجلس الأمن، من أجل ضمان تقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات إلى العدالة لمحاسبتهم على أفعالهم، ووقف الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها ومسؤولياتها في إطار القانون الدولي.

ونشدد على أن عدم توفير الحماية للشعب الفلسطيني لن يؤدي إلا إلى المزيد من تصعيد العنف، مما سيؤدي، للأسف، إلى المزيد من سفك الدماء، كما اتضح من وقوع العديد من القتلى والجرحى من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال، خلال الأسابيع الأخيرة. كما نؤكد مجدداً قلقنا من أن مجلس الأمن ما فتئ غير قادر على الوفاء بولايته بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية بسبب استخدام حق النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، نؤكد من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أو قد تتخذها، على غرار القرار غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الذي سعى إلى تغيير الوضع القانوني والطابع المادي والتكوين الديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تنفيذ ولايتها القضائية وإدارتها في هذه المنطقة، لاغية وباطلة، دون أن تكون لها صلاحية أو أثر قانوني. وفي هذا الصدد، وتمشياً مع مواقفنا المبدئية، نطالب مرة أخرى بأن تمتثل إسرائيل للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب بشكل كامل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

في الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني لتشجيع التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

كما نؤكد من جديد دعمنا للشعب الفلسطيني البطل في سعيه من أجل تحقيق العدل وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد أطلسي** (المغرب): أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم على ترؤس بلادكم لمجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة لمناقشة ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته القيمة بخصوص هذا الموضوع.

يسعدني أن أستهلّ كلمتي اليوم بنبرة متفائلة وذلك لأهنئ وفد فلسطين على التزكية التي حصلتْ عليها بلاده من طرف مجموعة الـ ٧٧ لرئاسة المجموعة، وذلك خلال انعقاد الاجتماع الوزاري للمجموعة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وكذا التأكيد الذي حصلت عليه أول أمس من الجمعية العامة لتخويلها الصلاحيات والامتيازات اللازمة للتحدّث وإلقاء بيانات باسم المجموعة. ونتمنى أن يكون ذلك بادرة انفراج لإقامة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والتي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووئام وتعايش.

وعلى الرغم من التفاؤل، فإن الأحداث المتلاحقة والتوترات المتتابعة والانزلاقات المتتالية تطارد تفاؤلنا بصورة قاتمة جراء الظروف الصعبة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط عامة، والقضية الفلسطينية خاصة. فالوضع في فلسطين المحتلة لا يزداد إلا سوءاً وانهياراً من جراء سياسات التهويد والاستيطان والقمع بشكل ممنهج في حق الشعب الفلسطيني من طرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مما يكرّس الاحتقان وينذر بالأسوأ، بل ظلّ عائقاً أمام أي تحرك لحلحلة الوضع والعمل على إطلاق عملية السلام المتعثرة منذ أربع سنوات.

ما كانت القوة ضد المدنيين العُزّل يوماً مفتاحاً للسلام وما كان استمرار الاستيطان، مخالفةً لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بوابة لإطلاق العملية السياسية، بل هو استمرار في استفزاز الفلسطينيين والمجتمع الدولي. كما أن انعدام شروط العيش الكريم لم يكن يوماً مساعداً لخلق جو الثقة والإطار المناسب لتوفير الشروط الملائمة لإطلاق عملية السلام.

إن المساس بالوضع القانوني والتاريخي المتعارف عليه للقدس لن يؤدّي إلا للزجّ بالقضية الفلسطينية في متاهات الصراعات

الدينية. إن للقدس الشريف حُظوة ومكانة خاصة، ليس لدى المقدسيين وحسب بل لمعتنقي الديانات السماوية الثلاث، فهي أولى القبلتين وثالثُ الحرمين بالنسبة لأكثر من بليون ونصف البليون من المسلمين، ويبقى له وضع قانوني خاص لا يجوز المساس به بأي شكل من الأشكال، طبقاً لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية.

لذا، فإن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، تشدد على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني والسياسي للقدس، مطالبةً الأمم المتحدة، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، بالاضطلاع بمسؤوليتهم كاملة لتجنّب كل ما من شأنه المساس بهذا الوضع أو تعطيل الجهود الدولية لتسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وعليه، دعا صاحب الجلالة في أكثر من مناسبة إلى الإحجام عن كل ما يمس بالوضع السياسي القائم لمدينة القدس، على اعتبار أن موضوع القدس يقع في صلب قضايا الوضع النهائي. ومن هنا، أصبح لزاماً على المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤولياته كاملة للدفع بالأطراف للرجوع إلى طاولة المفاوضات لإطلاق عملية السلام على أساس حلّ الدولتين، والذي بات يتهدده التلاشي والتناسي، فاتحاً الباب على مصراعيه للانفلات والعنف والكراهية. وهو ما نبّه إليه جلالة الملك في رسالته للمشاركين في المؤتمر الدولي الخامس حول القدس والذي احتضنته المملكة المغربية في العاصمة الرباط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ تحت شعار ”القضية الفلسطينية بعد ٥٠ سنة من الاحتلال و ٢٥ سنة من اتفاقية أوسلو“، حيث قال،

”من واجب المنتظم الدولي الإسراع بتوحيد الجهود من أجل وضع هذا الملف على طاولة التسوية التفاوضية المنصفة والآمنة وفق مسار محكم، يقوم على رؤية واقعية وجدولة زمنية محددة، ويستند إلى المرجعيات القائمة، وينخرط فيه الطرفان بجدية وإرادة ومسؤولية“.

إن دعم المغرب للقضية الفلسطينية هو دعم لا مشروط ومتواصل، وهو ما أكده جلالته في رسالته السالفة الذكر، حيث قال:

”نؤكد مجدداً أن ارتباطنا بالقضية الفلسطينية، دعماً موصولاً ومساندة مطلقة وتضامناً وثيقاً، هو عهد أخذه المغرب على نفسه، عهد لا رجعة فيه، إلى أن يسترجع الشعب الفلسطيني كل حقوقه غير القابلة للتصرف، باعتبارها حقوقاً مشروعة بقوة القانون الدولي وحقائق الأرض وشهادة التاريخ“.

وختاماً، يبقى موقف المملكة المغربية من هذا الصراع ثابتاً يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمان ووئام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

**السيدة رودريغيث كاميخو** (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تأسف كوبا لأنه منذ آخر مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8244)، لم يحرز أي تقدم في النهوض بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني. بل على العكس من ذلك، فإن الحالة على الأرض آخذة في التدهور، مع صدور قرارات تعسفية، مثل قرار إحدى الدول الأعضاء بوقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن المؤسف للغاية أن مجلس الأمن، وبسبب

الإعاقة المتكررة من أحد أعضائه، لم يقم حتى بإدانة تصاعد العنف والأحداث المأساوية التي وقعت في قطاع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس. وتؤكد كوبا مجددا بأشد العبارات على رفضها للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من جانب إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة، في انتهاك صارخ وفاضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي. ومرة أخرى ندين بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها. وجميع هذه التدابير، إلى جانب الحصار المفروض على قطاع غزة، تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة وتقوض إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين. وتكرر كوبا على وجه السرعة دعوتها لمجلس الأمن للوفاء بالمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يطالب إسرائيل بأن تنهي فورا احتلالها للأراضي الفلسطينية، والسياسات والممارسات العدوانية للاستعمار، وأن تلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونؤكد مجددا تأييدنا المطلق لأي حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، على أساس إقامة دولتين، مما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والتمتع بدولة مستقلة ذات سيادة، في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والحق في عودة اللاجئين. ونرفض الإجراء الانفرادي من جانب الولايات المتحدة بإقامة تمثيلها الدبلوماسي في مدينة القدس، الأمر الذي لا يؤدي إلى لزيادة تفاقم التوترات في المنطقة. وندعو إلى دعم الاقتراح المقدم من الرئيس محمود عباس (انظر S/PV.8183) بعقد مؤتمر دولي للسلام، استنادا إلى المعايير والاختصاصات المتفق عليها. ونعرب عن تضامننا الثابت مع الحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ودعمنا لقبول فلسطين باعتبارها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وتدعو كوبا مرة أخرى إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من الجولان السوري المحتل وجميع الأراضي العربية المحتلة. ونشير إلى أن أي تدابير أو إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، فضلا عن تدابير إسرائيل لممارسة ولايتها القضائية على هذا الإقليم وحكمه، تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، ندعو إلى احترام التعددية والميثاق، وإنهاء التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والعدوان الأجنبي، ودعم الجماعات الإرهابية من أجل تعزيز عدم الاستقرار والنزاعات في الشرق الأوسط، فضلا عن اختلاق ذرائع ونظريات في المجلس في محاولة لإضفاء الشرعية على الاستخدام الانفرادي للقوة والعدوان ضد دول ذات سيادة.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني** (قطر): أود أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر، ونتمنى أن تكلل جهودكم بالنجاح. ونود أن نعبر هنا عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، مقرونا بالشكر الجزيل للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الوافية أمام المجلس. كما نشكر السيد حجاي إلعاد على مشاركته صباح اليوم.

ما زالت منطقة الشرق الأوسط في حالة حرجة وغير مستقرة نتيجة لصراعات قائمة لم تجد حلولا، الأمر الذي يضع أمن المنطقة وسلمها على المحك ما لم يتم الاحتكام إلى لغة العقل والحكمة والالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن هذه التحديات تستلزم المناخ والظروف المواتية للتصدي لها، بما في ذلك توحيد الجهود من قبل الجميع لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب ومعالجة جذوره ومسبباته والبحث في خلفياته السياسية والاجتماعية والثقافية.

ما زالت القضية الفلسطينية قيد نظر مجلس الأمن منذ عقود، في ظل عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى تسوية لهذه القضية، وهي التسوية التي من شأنها أن تنعكس إيجابا على استقرار المنطقة وحالة السلم والأمن الدوليين، كون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية.

إن تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل يجب أن يكون على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية المتمثلة بحق تقرير المصير، وعدم جواز ضم أراضي الغير بالقوة. وهذا ما يستدعي التوصل إلى تسوية لقضايا الحل النهائي من خلال التفاوض الجاد بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى أساس المرجعيات المتفق عليها، بما فيها مبادرة السلام العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية، وعودة اللاجئين، واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مع التأكيد على ضرورة عدم المساس بالوضع القائم للقدس الشريف والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى. وهذا ما يضمن أن يعيش الطرفان جنبا إلى جنب بأمن وسلام.

من غير المعقول أن يصبح الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة والمستمر لعامه الحادي عشر حالة مسلما بها. وفي ظل المأساة الإنسانية التي يعاني منها سكان القطاع، فإنه، وبتوجيهات من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، تم تقديم مساعدات إنسانية عاجلة بقيمة ١٥٠ ملايين دولار. كما تم تزويد القطاع بالوقود اللازم لتأمين الكهرباء. ومؤخرا احتفلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الرق الأدنى بالعودة إلى المدارس هذا العام، حيث كانت مساهمة قطر بمبلغ ٥٠ مليون دولار في برنامج الوكالة التعليمي عنصرا حيويا في قرار فتح المدارس دون تأخير. وتأتي هذه الجهود من دولة قطر في إطار سعيها للقيام بدور إيجابي لصالح الاستقرار الضروري لتحقيق السلام.

إن الآثار الخطيرة للأزمة السورية تحتم التوصل عاجلا إلى حل سياسي وفق بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبمشاركة شاملة من الشعب السوري، بما يلبي تطلعاته المشروعة ويحفظ وحدة سورية الوطنية والإقليمية وسيادتها واستقلالها. وحتى يتم تحقيق الانتقال السياسي والمصالحة الوطنية، لا بد من إيلاء اهتمام للمساءلة عن الجرائم المنتهكة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهذا ما يؤكد أهمية دعم الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن الجرائم الأشد خطورة في سورية.

لقد مضي ما يقارب العام وأربعة أشهر على الحصار غير القانوني على دولة قطر والأزمة المفتعلة التي أُريدَ بها سلب إرادة دولة قطر، واختطاف قرارها السياسي بافتراءات وذرائع أكدت الأيام مدى هزليّتها. ولم تفلح هذه الأزمة المفتعلة إلا في تقويض مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلك المنظومة الإقليمية التي حافظت لأكثر من ثلاثة عقود على لُحمتها وتماسكها. والتي من الضروري الحفاظ عليها في ظل ما تشهده المنطقة من أزمات وتحديات تستوجب العمل الجماعي لمواجهتها.

لقد خابت مساعي دول الحصار حيث أثبتت دولة قطر قدرتها على التعامل مع هذه الأزمة غير المسبوقة في منطقة الخليج العربي بحكمة عبر الاستمرار في سياسة الانفتاح وبناء الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف في مختلف المجالات، وذلك على الرغم من حملات الكراهية والتضليل ونشر التزييف والأكاذيب من

قبل دول الحصار التي تسعى عبثا لتبرير الإجراءات غير المسؤولة المتخذة ضد شعب دولة قطر والمقيمين فيها.

لقد أكدت دولة قطر منذ بداية الأزمة التزامها بالتعامل معها في إطار القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والثنائية ذات الصلة وفي إطار الآليات الدولية القائمة لحل النزاعات، وعليه، فإن دولة قطر تجدد التزامها بالوساطة المقدرة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، وتقديرها للدول التي ساندت هذه الوساطة بغية حل هذه الأزمة واستعدادها للجلوس على طاولة الحوار الذي يحترم سيادتها بدون إملاءات. كما أكدنا على ذلك في محافل عدة.

ومن أجل إيجاد حلول لما نجم عن هذه الأزمة المفتعلة من تبعات حقوقية وإنسانية، بما في ذلك تفكك الأسر وحرمان الطلبة من دراستهم نتيجة الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي فُرضت من قبل دول الحصار، توجهت دولة قطر إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت أمرا في تموز/يوليه الماضي باتخاذ تدابير مؤقتة لصالح دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة لخرقها اتفاقية القضاء على التمييز العنصري. تضمن قرار المحكمة الطلب من دولة الإمارات ضمان إعادة لم شمل الأسر التي فرقتها التدابير المتخذة من دولة الإمارات ومنح الطلاب القطريين المتأثرين بتلك التدابير فرصة إتمام دراستهم في الإمارات أو الحصول على سجلاتهم التعليمية وضمان وصول القطريين المتأثرين بتلك التدابير إلى المحاكم والأجهزة القضائية في الإمارات. ويتبين من الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية قوة الموقف القانوني لدولة قطر حيال هذه الأزمة المفتعلة.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على أن دولة قطر ماضية في سياستها الخارجية المستندة إلى مبادئ القانون الدولي والعلاقات الودية والتعاون البناء في إطار المنظومة المتعددة الأطراف، إيمانا منا بأن هذا النهج هو الأمثل لوضع حد لمختلف الأزمات الدولية، بما فيها الأزمات في منطقة الشرق الأوسط.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

**السيد عبد العزيز**: تنعقد جلسة مجلس الأمن في توقيت دقيق. يهدد بانهيار مصداقية النظام الدولي المتعدد الأطراف، وبصفة خاصة مصداقية مجلس الأمن في التعامل مع التعديات السافرة على الشرعية الدولية وفي الدفاع عن الأسس الثابتة والراسخة التي قامت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط من الهجمات الشرسة التي تتعرض لها.

إن جامعة الدول العربية تحذر من الخطر الجسيم الذي تتعرض له المبادئ الرئيسية لعملية السلام في الأمم المتحدة، وعلى رأسها مبدأ حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام وقضايا الوضع النهائي الخمس، التي تتعرض جميعها لهجمات شرسة من خلال قرارات فردية غير مسؤولة تسعى إلى تغيير الحقائق على الأرض بإرادات منفردة دون تفاوض وعلى نحو يتناقض مع الشرعية الدولية الراسخة، سواء بالسعي إلى حسم قضية القدس، التي تعتبر أهم قضايا الوضع النهائي لصالح إسرائيل، من خلال الاعتراف غير الشرعي بها كعاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها أو بوقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للتأثير سلبا على قدرة اللاجئين الفلسطينيين العزل على ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة لأراضيهم المحتلة وللعبث في نفس الوقت بقضية ثانية من قضايا الوضع النهائي على نحو يسهل من حسمها أيضا لصالح إسرائيل، وهي قضية اللاجئين.

ومما يزيد من خطورة هذه الهجمات الشرسة تصاعد الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية في مواجهة المتظاهرين الفلسطينيين العزل منذ بدء مسيرات العودة في آذار/مارس من هذا العام، والتي أسفرت حتى الآن عن ما يزيد عن ٢٠٠ شهيد وما يقرب من ٥٠٠٠ مصاب. وكان آخرها العدوان الإسرائيلي

الأخير الذي راح ضحيته سبعة شهداء، شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة. تلك الممارسات تحتم التدخل الحاسم من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية لوقف انتهاكات إسرائيل لالتزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال، بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وهنا، فإن مجلس الأمن مطالب أيضا بأن يتدخل لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. والمفاهيم الإنسانية الجديدة التي تعارف عليها المجتمع الدولي لا بد وأن تُطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة مفاهيم مسؤولية الحماية والأمن الإنساني، التي أصبحت تشكل أسسا راسخة لا بد من استغلالها لحماية الشعب الفلسطيني من بطش سلطة الاحتلال التي تنتهك كافة حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في التعبير السلمي عن مناهضته للاحتلال.

وفي هذا الصدد، فإن التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام بناء على طلب الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة يتضمن بدائل للتحرك نحو تنفيذ ذلك، ويشكل أساسا صلبا لاستعادة المجلس لزمام المبادرة في هذه القضية الهامة وللعمل مع الجمعية العامة نحو إقرار آلية فاعلة تكفل توفير الحماية بكافة أنواعها، الحماية الجسدية من الاعتداءات المسلحة على الشعب الفلسطيني الأعزل، والحماية التشريعية في مواجهة ما يطلق عليه قانون القومية للشعب اليهودي، الذي ينفي علاقة الشعب الفلسطيني بوطنه التاريخي، وحماية الأرض الفلسطينية بوقف التغلغل الاستيطاني الإسرائيلي المخالف للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، خاصة مساعي إسرائيل لهدم قرية الخان الأحمر وغيرها من المجتمعات البدوية بهدف تحقيق التواصل الجغرافي الواهم بين القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين، والمستوطنات الإسرائيلية المجاورة، وحماية المقدسات الدينية بالتصدي لمحاولات إسرائيل استصدار قانون يسمح للمصلين اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى في تعد صارخ على ما تمثله القدس كرمز للتعايش بين الأديان. وختاما، حماية الشعب الفلسطيني في غزة من الآثار الإنسانية المدمرة للحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة والذي يعيق الجهود المصرية المضنية لتحقيق المصالحة الفلسطينية المنشودة.

لقد طرح الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام المجلس في ٢٠ شباط/فبراير من هذا العام خطة عملية واضحة لتحقيق السلام من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وغيرها من محددات الشرعية الدولية، تقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، قبل مطلع العام القادم من خلال التفاوض على كافة قضايا الوضع النهائي دون استثناء ودون تدخلات خارجية متحيزة. وعاود التأكيد على هذه الخطة في كلمته أمام الجمعية العامة في مطلع الدورة ٧٣. وجامعة الدول العربية تتطلع إلى كل الدعم الذي يمكن أن يقدمه مجلس الأمن والجمعية العامة لهذه المبادرة وللبدء فورا في تنفيذها إلى أن تقام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

**السيد هاتريم** (النرويج): أود أولا أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، والسيد حجاي إلعاد، المدير العام لمنظمة بتسليم على ما قدماه من مساهمات.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد العسكري في غزة. وندين أيضا إطلاق الصواريخ من قطاع غزة صوب إسرائيل. إن على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس، وتجنب الأعمال الاستفزازية من أجل الحيلولة دون مزيد من تصاعد العنف. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء المحاولات الأخيرة التي شهدناها

لتأخير وتقويض تنفيذ برنامج مجموعة تدخلات الأمم المتحدة الإنسانية في غزة بسرعة ودون عوائق، الأمر الذي يكتسب أهمية بالنسبة لشعب غزة وللاستقرار في المنطقة. لقد تولت النرويج رئاسة اجتماع وزاري في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر لمجموعة المانحين الدوليين لفلسطين، ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، التي رحبت بمجموعة تدخلات الأمم المتحدة الإنسانية لغزة، ودعت إلى تنفيذها على وجه السرعة، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. وتدعم النرويج بقوة تلك الجهود وستقدم مساعدة إضافية إلى الأمم المتحدة.

إن غزة على شفا انهيار اقتصادي وإنساني واجتماعي. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والطاقة، وإيجاد فرص العمل، وحرية الحركة للسكان والبضائع إلى قطاع غزة ومنه. وستواصل النرويج العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الرئيسية من أجل ضمان التنفيذ التام لجميع عناصر المجموعة الإنسانية. ولتحقيق النجاح في هذه المساعي المشتركة، نحث جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها لدعم الجهود الدولية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وتتحمل حماس نصيبا كبيرا من المسؤولية عن الحالة المتردية في غزة، ويجب أن تنهي استفزازاتها ومناوراتها السياسية. إن السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي، وليس حماس، هما من يقدمان المساعدة إلى سكان غزة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستعيد السلطة الفلسطينية حوكمتها في غزة وأن تعيد لم شمل فلسطين تحت سلطة واحدة. ومع ذلك ففي الوقت نفسه، فإنه مما يؤدي إلى نتائج عكسية التوقف عن دعم غزة من الناحية المالية، وبالتالي زيادة إفقار السكان. وينبغي أن تستأنف إسرائيل من جانبها إمدادات الوقود إلى غزة، وتوسيع منطقة الصيد والتخلي عن نظام القيود المكثفة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع إلى قطاع غزة ومنه.

وقد دعا اجتماع لجنة الاتصال المخصصة أيضا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من المخاطر على الاقتصاد الفلسطيني. وقد أدى مزيج من التخفيضات الكبيرة في مساهمات الجهات المانحة، والخسائر الكبيرة في الإيرادات الناجمة عن التسرب المالي واستمرار القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين وتنقلهم إلى تراجع خطير في الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠١٨. وهناك خطر حدوث انهيار مالي في السنة المقبلة ما لم نتخذ إجراءات متضافرة لمعالجة المسائل المالية، بما في ذلك بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. إن الاقتصاد الفلسطيني القادر على البقاء شرط مسبق للحل القائم على وجود دولتين، ويجب على الجهات المانحة أن تزيد مساهماتها. ولا غنى عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتقدم الوكالة الخدمات الأساسية لأكثر الفئات ضعفا من اللاجئين الفلسطينيين وتسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ومن الأهمية بمكان أن يظل المانحون ملتزمين بدعمها.

إن التطورات الأخيرة في القدس الشرقية والضفة الغربية، بما في ذلك قرار هدم قرية الخان الأحمر، تثير قلقا بالغا. إن موقع الخان الأحمر مهم من الناحية الاستراتيجية للحفاظ على وحدة الدولة الفلسطينية المقبلة. وما انفكت النرويج شريكا ثابتا في تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط طوال عقود. ويستند التزامنا الطويل الأمد بالمساعدة على حل الصراع بين إسرائيل وفلسطين على دعمنا الثابت لحل الدولتين عن طريق التفاوض، على الرغم من أنه يبدو أن التغلب على العقبات اليوم أصعب منه في أي وقت مضى.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد خوشرو** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بالامتنان الصادق للرئاسة البوليفية للمجلس على عقد هذه الجلسة، وأود أن أهنئها بحرارة على قيادة بوليفيا المثالية للمجلس. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما من قبل كل من ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل بنغلادش، باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إن الحالة في فلسطين في تدهور مستمر. وفي أعقاب الجرائم الإسرائيلية الجديدة، بلغ عدد المتظاهرين الفلسطينيين الذين قتلوا أكثر من ٢٠٠ وعدد الجرحى أكثر من ٠٠٠ ٢٢. فلماذا يحتجون؟ إنهم يحتجون على الانتهاك المنهجي لحقوقهم غير القابلة للتصرف على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية، واحتلال أراضيهم، وحصار غزة طيلة عقد من الزمان، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والعنصرية التي أبديت تجاههم وإضفاء الطابع القانوني عليها في القانون الإسرائيلي في الآونة الأخيرة، وتدمير مساكنهم، وبناء المستوطنات الإسرائيلية.

إنهم يريدون العودة إلى أراضي أجدادهم، إلى منازلهم وقراهم ومدنهم، وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ولكن لماذا تقتلهم إسرائيل؟ إنها تقتلهم لمجرد كونهم فلسطينيين، سواء كانوا أطفالا أو نساء، مزارعين أو صيادين. لأن الفلسطينيين في نظر إسرائيل ليس لهم حقوق – لا حق لهم في التجمع، أو التعبير أو الاحتجاج، أو العودة، أو إقامة دولتهم، أو حتى الحياة، لأن إسرائيل قد أدمنت القسوة، والجريمة، والموت، والدمار. ومع هذه الحقائق المعروضة علينا، لنستعرض ما قام به المجلس من أجل حماية الحقوق والحياة للفلسطينيين. خلال العقود السبعة الماضية، اعتمد المجلس أكثر من ٣٠٠ قرار بشأن الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية والمسائل المتصلة بها، وأحدثها عهدا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي الجلسات السابقة، قال جميع أعضاء المجلس تقريبا إن إسرائيل قد انتهكت ذلك القرار. وبطبيعة الحال، ليس هذا إلا واحدا من أكثر من ٣٠٠ قرار للمجلس انتهكتها إسرائيل، فهي أنموذج للخروج على القانون الدولي.

وتوفر الولايات المتحدة حماية غير مشروطة لإسرائيل ضد أي من التدابير التي يتخذها المجلس. ومن الأمثلة على ذلك استخدام حق النقض في المجلس ضد ٤٤ من مشاريع القرارات بشأن إسرائيل. ومن حيث الممارسة العملية، جعلت الولايات المتحدة المجلس غير فعال تماما فيما يتعلق بإسرائيل، وبذلك تجرأت إسرائيل على ارتكاب جميع الجرائم الدولية الأربع الأساسية، وعلى شن أكثر من ١٥ حربا، واحتلال الأراضي العربية، وغزو جميع جيرانها بلا استثناء ومهاجمة بلدان أخرى في المنطقة وخارجها، وامتلاك كل نوع من أسلحة الدمار الشامل. والقائمة تطول. إن المسألة المعروضة علينا الآن هي ما إذا كان هناك أي خيار، إلى جانب اتخاذ إجراء دولي، لمحاسبة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على جميع ما ارتكباه من مخالفات، وحرمانهما للفلسطينيين من حقوقهم غير القابلة للتصرف. ولهذا السبب نعتقد أن العالم ينبغي أن يستمر في دعم إعمال حقوق الشعب الفلسطيني ورفض المزيد من الاحتلال، والعدوان، والقمع أو التخويف.

وامتثالا لجدول أعمال هذا الاجتماع، فقد ركزت فقط على قضية فلسطين. وسوف أدلي ببيان آخر فيما بعد للرد على مزاعم ممثل الولايات المتحدة، التي لا صلة لها بالموضوع.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

**السيد محمد** (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بوليفيا، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وقد انقضى أكثر من نصف قرن منذ أن أوصت الجمعية العامة بحل قائم على وجود دولتين بحدود محددة على نحو واضح بين دولة فلسطين وإسرائيل.

وأعلن المجلس من خلال قراريه ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين غير قانوني؛ وأن ضم المدينة القدس الشريف غير قانوني؛ وأن نقل العاصمة الإسرائيلية إلى القدس غير قانوني. كما أعلن المجلس أنه من غير القانوني بالنسبة لأي بلد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولذلك فإن أي نقل لسفارته إلى القدس هو غير قانوني. وأهاب المجلس بالدول الأعضاء، من خلال قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأرض الفلسطينية، المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأكد من جديد عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع ذلك، ما زالت القضية الفلسطينية بدون حل. وبصفتنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، لا بد لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما الجهات الفاعلة الرئيسية في النزاع، أن تتمسك بنص وروح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن شرعية المجلس أمر أساسي لمصداقية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي الشهر الماضي تحديدا، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماسا للحيلولة دون هدم إحدى القرى في الضفة الغربية، الأمر الذي سيؤدي إلى نزوح المئات من الناس، وتركهم بلا مأوى، وبدون سبل للعيش، وبدون مدارس لأطفالهم، وبدون الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

إن أفراد الشعب الفلسطيني لا يزالون يعيشون في ظروف جائرة في منازلهم، وسمعنا المجتمع الدولي في مناسبات عديدة يدعو الشعب الفلسطيني إلى الصمود. وإذا واصلنا مجرد التعبير عن المشاعر بدلا من مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات المتعددة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فإننا نخفي إخفاقاتنا ونتخلى عن مسؤوليتنا عن الناس الذين نزعم بأننا نساعدهم.

وما فتئت ملديف ترى دوما أن دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام مع إسرائيل، هو الحل الأفضل والوحيد للنزاع. وندعو إسرائيل إلى التنفيذ الكامل لقرارات المجلس واحترام التزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. يجب علينا جميعا أن نتصرف بحسن نية وأن نحترم المعايير الدولية التي وضعناها للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط.

وفي سورية، نحن على مشارف نهاية السنة السابعة في النزاع وإحدى اللحظات الحاسمة في شمال غرب محافظة إدلب السورية، التي سيؤدي اندلاع النزاع فيها إلى أسوأ كارثة إنسانية في هذا القرن. وفي هذه الحالة، سيتم تشريد أكثر من ٣ ملايين شخص حيث لن يجدوا ملاذا في أي مكان ولا غذاء أو رعاية صحية. ونرى وجوب أن تعطي جميع الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع الأولوية لحقوق الإنسان الأساسية للأشخاص المتضررين قبل أي شيء آخر، وأن تسمح بوصول الإغاثة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

إن النزاعات المعقدة بالفعل في الشرق الأوسط تزداد سوءا بسبب الجماعات الإرهابية التي تتسبب في الدمار وتمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع في العملية. وهي لا تعرف الحدود، أو تميّز بين الشباب والمسنين والنساء والرجال، أو تحترم أي دين أو ثقافة. ويجب علينا معالجة العوامل التي تمكن الإرهاب، من خلال التعاون الدولي وتبادل المعلومات والاستراتيجيات التي تركز على مكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

ويمكن لمجلس الأمن، بل يجب عليه أن يتخذ إجراء لمعالجة النزاعات في الشرق الأوسط. ونحث المجلس على استخدام الأدوات والآليات القائمة بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة لمواصلة الحوار وحل تلك النزاعات. وتؤيد حكومة وشعب

ملديف دائما، التوصل إلى حل سلمي ودائم للقضية الفلسطينية والنزاعات في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

**السيد بيرموديث ألباريث** (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تعلق أوروغواي أهمية كبرى على مختلف الحالات في الشرق الأوسط المدرجة في جدول أعمال المجلس.

نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، كما أكدنا ذلك في مرات عديدة، وعلى عمله المتفاني والمستمر. ويمكنه أن يعوِّل على دعم أوروغواي.

وبالرغم من العديد من المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية والانفرادية لمحاولة إنهاء النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، فإننا لا نزال بعيدين عن التوصل إلى حل سلمي ومقبول للطرفين. ولا يزال حل الدولتين هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق. ولا توجد خطة بديلة عوضا عنه. ولا بد لنا من العودة في أقرب وقت ممكن إلى المفاوضات المباشرة التي يمكنها أن توضح المسائل المعلقة. نحن ندرك أن هذا الأمر قد يستغرق بعض الوقت، ولكن سيكون أسوأ من ذلك أن نظل غارقين في الشلل والركود. ولتحقيق هذا الهدف، يجب عكس الاتجاهات الراهنة على أرض الواقع. وبخلاف ذلك، سيكون من الصعب للغاية على فلسطين أن توحد أرض دولتها.

ولدى أوروغواي علاقات صداقة قوية مع دولة إسرائيل ودولة فلسطين على السواء. ومرة أخرى نؤكد مجددا على حق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بروح من التعاون المتجدد والخالي من أي تهديد أو أعمال من شأنها أن تقوض السلام. ويمكننا أن نتوقف عند تفاصيل آخر الأحداث – إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، والقمع الذي تقود إليه أو الهدم الوشيك لقرية الخان الأحمر. لكننا نفضل بدلاً من ذلك أن نركز اليوم على مطالبة كلا الطرفين باتخاذ إجراءات وإطلاق مبادرات من شأنها أن تساعد على التهدئة وتخفيف حدة التوترات، وإن كان ذلك بشكل تدريجي. وترى أوروغواي، أن هذه التدابير تشمل ما يلي.

أولا، يجب وقف إطلاق الصواريخ محلية الصنع أو الصواريخ الصناعية من قطاع غزة، إلى جانب أي عمل يمكن أن يعتبر إرهابا ضد الأهداف الإسرائيلية. ثانيا، تجب ممارسة ضبط النفس بغية منع القمع غير المتناسب للمظاهرات أو الاحتجاجات التي تحدث في قطاع غزة. ثالثا، يجب تعليق سياسة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة لأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. رابعا، يجب تعليق أوامر هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. خامسا، يجب الاعتراف التام بدولة إسرائيل ولا بد من إنهاء الحصار المفروض على غزة. سادسا، يجب إعادة السجناء العسكريين والمدنيين أو رفاتهم إلى ذويهم كبادرة دنيا لإظهار الإنسانية في النزاع. سابعا، يجب تعزيز اتفاقات المصالحة بين فتح وحماس من أجل الوحدة الفلسطينية. ثامنا، وهو أمر لا يقل أهمية، يجب على كلا الجانبين أن يراعيا الاحتياجات العاجلة للسكان المدنيين. إن المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين يشكلون الأغلبية، وهم يريدون السلام. ومن المؤسف أن القادة السياسيين يميلون إلى إغفال تلك الحقيقة. تاسعا، يجب الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي والديني في جو من التعايش. وإذ ساد التسامح فإن هناك مجالا للجميع. وأخيرا، يجب علينا أن نعمل على تطوير الإمكانات الاقتصادية للمنطقة وسبل التعاون الوثيق بمجرد انتهاء النزاع.

وفي الختام، لقد حان الوقت للبدء في تجاوز الكراهية والتحريض عليها، والتحرر من الوهم واليأس والإحباط. وقبل سبعين عاما، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د–٢). ويمكن القول إنه، بفضل الزخم المتولد عن الإجراءات القانونية الدولية

الناشئة عن هذه المنظمة، فقد وطدت إسرائيل وفلسطين هويتهما، وحقوقهما والتزاماتهما كدولتين بوصفهما كيانين قانونيين.

واليوم، وكما كان الحال قبل ٧٠ عاما، فإن المجتمع الدولي، الذي كان يراعي هذا الحل ويؤيده، لا يزال ينتظر بفارغ الصبر. ومن الضار وغير الصحي أن يرفض القادة قبول الطريق الذي اختاره المجتمع الدولي وأيده بحسن نية. إن أي كسب للأراضي أو ممارسة للسيادة المُساء فهما سيكونان بلا طائل إن كان ذلك على حساب السلام وإن كان يطيل أمد معاناة الشعوب التي تعيش في تلك المنطقة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن سورية. لا تزال أوروغواي تؤيد عمل المبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، المفاوض الذي لا يكل الذي قام بالعمل بالنيابة عنا جميعا. وبعد سنوات عديدة من نزاع ذي حدة نادرة لم يجلب سوى الموت والتدمير المادي والضرر بالنسيج الاجتماعي في سورية، فإن أقل ما بوسعنا الطموح إليه هو تشكيل لجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وشاملة للجميع تضع الأساس لدستور جديد، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

**السيدة يانيث لوزا** (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ويرحب بأنه، بأغلبية الأصوات، سيكون لفلسطين القدرات التقنية على تولي رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، ليس لمصلحة تلك المجموعة التي تسعى للتوصل إلى توافق الآراء فحسب، بل لمصلحة جميع الدول الأعضاء.

ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقدها هذه المناقشة. ويدل عقد مجلس الأمن جلسات منتظمة بشأن هذه المسألة على أهمية إبقاء هذه المسألة مدرجة في جدولي أعمال المجلس والجمعية العامة. كما يدل الأهمية التي يوليها لها المجتمع الدولي وضرورة إيجاد حلول، نظرا لأن قضية فلسطين إحدى مسؤوليات المجتمع الدولي المعلقة.

ويشكر وفد بلدنا المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية. ونشيد بجهوده القيمة للغاية في الأعمال التي نفذت مع جميع الأطراف المعنية، ولا سيما مع السلطة الفلسطينية ومصر وإسرائيل، بغية تجنب التصعيد في غزة، ودعم المصالحة فيما بين الفلسطينيين، ومعالجة جميع المشاكل الإنسانية.

وبالمثل، نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره المعنون ”حماية السكان المدنيين الفلسطينيين“ (A/ES-10/794)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/٢٠ بالعنوان نفسه ووافقت عليه الجمعية العامة في حزيران/يونيه بتأييد ١٢٠ دولة للقرار. ومن الأمور المثيرة للقلق أن نشير إلى أن مبادرات الحماية العديدة التي تقوم الأمم المتحدة بتنفيذها ليست كافية لمعالجة الشواغل المتعلقة بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي المذكورة في القرار دإط-١٠/٢٠.

قبل بضعة أشهر، وخلال مناقشة المجلس الفصلية الثالثة بشأن هذه المسألة الثانية (انظر S/PV.8316)، أعربت معظم الدول الأعضاء عن بالغ القلق حيال الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط – ولا سيما في قطاع غزة، الأمر الذي يمكن أن يسفر عن تصعيد آخر – وحيال الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية ومن أجل التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، وهي حاجة أكدتها الدول الأعضاء مجددا في قرار الجمعية العامة ٧٢/١٤ المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، الذي يبرز ”الضرورة الملحة لإنقاذ آفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧“. وفي ذلك الصدد، تحث إكوادور مرة أخرى على

أننا ينبغي أن نحرز تقدما ملموسا في الدفع قدما بالتوصل إلى حل سياسي نهائي وعادل للأطراف في تلك المنطقة، على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

إن لمحة إنسانية للضحايا الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر تغطي الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر وأصدرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تؤكد أن قطاع غزة ''شهد زيادة هائلة في الخسائر في صفوف الفلسطينيين في سياق المظاهرات الجماهيرية التي تجري على طول سياج إسرائيل الحدودي مع غزة وفي سياق أعمال القتال. وأثار العدد الكبير للخسائر في صفوف المتظاهرين الفلسطينيين العزل، بما في ذلك نسبة مئوية عالية من المتظاهرين الذين أُصيبوا بالذخيرة الحية، شواغل حيال استخدام القوات الإسرائيلية المفرط للقوة''.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مايكل لينك، وهو خبير مستقل لحقوق الإنسان والمقرر الخاص الذي عينه مجلس حقوق الإنسان للرصد والإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أنه مع استمرار الاحتجاجات على حدود غزة ضد السياسات الإسرائيلية، تستمر كذلك الوفيات والإصابات في صفوف المتظاهرين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، التي تقع على يد قوات الأمن الإسرائيلية. وفي ذلك الصدد، نثق بأن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، التي بدأها في أيار/مايو مجلس حقوق الإنسان، ستكون قادرة على إجراء تحقيق شامل في الوفيات والإصابات التي وقعت في غزة خلال الأشهر الستة الماضية.

وعاما بعد عام لا تتغير الحقائق: فالأزمة الإنسانية تزداد سوءا، ويزداد انعدام الأمن الغذائي، ويستمر تدمير الهياكل الأساسية وتدهور الأحوال المعيشية. ويجتمع مجلس الأمن بصورة روتينية لاكتساب الوعي بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وكل جلسة تبرز تدهور الحالة الإنسانية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، واتفاقية حقوق الطفل. ويتأثر الأطفال الفلسطينيون بشكل خاص بعمليات الاعتقال والإجراءات التي يتعرضون لها، بما يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة. إن إقرار إسرائيل تشريعات جديدة إقصائية وتمييزية الطابع واستمرار النشاط الاستيطاني يمكن بشكل خطير من إطالة أمد الخطر الكامن دائما على السلام والأمن الدوليين وزيادة هذا الخطر.

وتؤكد إكوادور مرة أخرى التزامها التام بنص وروح قرارات الجمعية العامة التي أكدت باستمرار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وما قررته الجمعية من أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليست لها أي شرعية على الإطلاق، مع تجديد التأكيد على دعوة المجلس إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، إلى التقيد بشكل صارم بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

إن استمرار توسع إسرائيل في الأرض الفلسطينية يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين فضلا عن الحل القائم على وجود دولتين، الذي يلتزم به مجلس. ونكرر التأكيد على أن من الأمور الضرورية والملحة ألا يظل المجلس بعد الآن غير مكترث وأن يفي بمسؤوليته ويعمل على تنفيذ التدابير اللازمة للامتثال لأحكام قراراته بالذات.

وفي الختام، تشدد إكوادور على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب بشكل مستقل ونزيه وفعال على أعمال العنف خلال النزاعات. ومع ذلك، فإن من الأمور الأكثر أهمية معالجة

أسباب النزاعات نفسها لأن في ذلك تكمن إمكانية بناء السلام الحقيقي.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد بحر العلوم** (العراق): في البداية، نود أن نهنئ دولة بوليفيا المتعددة القوميات على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر ونشكرها على عقد هذه الجلسة. والشكر موصول إلى السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية القيمة.

ويؤيد العراق بياني منظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز في هذا الشأن.

ويؤيد العراق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط إذ أن من الضروري أن تقوم جميع الجهات الفاعلة بدور بناء بغية المضي قدما نحو تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات، والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات انفرادية واستفزازية تؤدي إلى تأجيج العنف والتعصب الديني والعنصرية. كما أن استعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بحاجة إلى سياسة مستنيرة وشاملة لتناول ومعالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزاعات من خلال إتباع سياسة شاملة ودبلوماسية جريئة لتفادي التوقعات القاتمة التي تنذر بوقوع كارثة في الشرق الأوسط.

لقد ساند العراق على الدوام قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل حقوقه المشروعة. وهو يجدد موقفه الثابت تجاه الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية الذي لن يتأتى إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة الحقوق، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقا لمبادرة السلام العربية وعلى أساس الشرعية الدولية.

إننا نؤيد خطة تحقيق السلام التي قدمها الرئيس محمود عباس في مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/PV.8183)، التي دعا فيها الأطراف الدولية الفاعلة إلى تأسيس آلية دولية متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية عملية السلام، وإلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني.

ونرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين (القرار دإط-١٠/٢٠)، وبتقرير الأمين العام الأخير في هذا الشأن (A/ES-10/794) والمتضمن خيارات قابلة للتطبيق لحماية المدنيين الفلسطينيين. ونحث جميع الدول ومؤسسات المجتمع الدولي على المشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين وتشكيل آلية عملية وفعالة لتنفيذ ما جاء في القرار.

وندعو المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن إلى ضمان حماية حقيقية للمدنيين الفلسطينيين وذلك تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحمايتهم، ولا سيما القرارين ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٩٠٤ (١٩٩٤) القاضيين بكون اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. وندعو جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة إلى تحمل مسؤولياتها في كفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن استثماراً في السلام. كما ستُطابق هذه الخطوة العملية التوافق الدولي الطويل الأمد والتزام المجتمع الدولي المعلن بهذا الشأن.

نعرب عن قلقنا البالغ جراء التطورات الأخيرة الخاصة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونؤكد على ضرورة عدم المساس بالتفويض الخاص بالوكالة. كما نثمن المواقف الدولية الداعمة للوكالة

ونشكر الدول التي قدمت الدعم المالي لتعويض العجز الذي تعاني منه، مقدرين جهود الدول المضيفة للّاجئين، ولا سيما لبنان والأردن.

ختاماً، تثمن حكومة بلادي جهود الأمين العام والمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف والدول الأعضاء التي تسعى إلى إطلاق مبادرات سلام شامل ونهائي. ونحث الأطراف الدولية المنخرطة في محادثات السلام على تسريع الخطى وتذليل العقبات التي تعترض التوصل إلى حل عادل وشامل.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد دانغ** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة البوليفية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية.

وتؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز.

تشعر فييت نام بقلق بالغ إزاء استمرار تعقد الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما النزاع الطويل الأمد بين إسرائيل وفلسطين والأوضاع في سورية واليمن والعراق وأفغانستان. ونشاطر الدول الأعضاء الأخرى قلقها البالغ بشأن تصعيد التوترات قبل يومين وإزاء تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة. وتعوق دورات التطورات السلبية مرة أخرى تحقيق الآمال في التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات في المنطقة.

وننوه بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، ولكننا نعتقد أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر بكثير الآن. ولذلك، فإننا نؤيد جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة من أجل الدفع قدما بعملية السلام لإنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم يضمن المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية، فضلا عن السلام والأمن في الشرق الأوسط. ولا بد الآن من اتخاذ إجراءات منسقة من أجل استئناف محادثات مباشرة وبناءة بين إسرائيل وفلسطين.

وتؤكد فييت نام مجددا تأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني المشروع لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الحل الناجع الوحيد يتمثل في إنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

ونحث جميع الأطراف المعنية على التقيد الصارم بالقانون الدولي وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن استعمال العنف وتعزيز تهيئة بيئة مواتية للحوار. وندعو إسرائيل إلى وقف جميع أعمال بناء المستوطنات واتخاذ إجراءات لحماية المدنيين وتحسين ظروف المعيشة للشعب الفلسطيني في غزة. ويجب أن تُنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تنفيذا تاما.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، ترحب فييت نام بالتطورات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك اتفاق إسرائيل وسورية والأمم المتحدة على إعادة فتح معبر القنيطرة في مرتفعات الجولان والتعاون بين الأردن وسورية لإعادة فتح معبر جابر – نصيب الحدودي. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التوتر في سورية، وندعو جميع الأطراف إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي في سورية استنادا إلى المبادئ الأساسية للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وينبغي لمجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يتخذ إجراءات

سريعة وفعالة سعياً إلى التوصل إلى حلول سلمية وشاملة للنزاعات في المنطقة. وبوصف فييت نام شريكاً في جهود إحلال السلام المستدام، فإنها ستواصل جهودها الرامية إلى الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد أيني أتان** (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي تتيح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن الفرصة للإعراب عن آرائها بشأن مسألة هامة تستلزم في الوقت الراهن اهتماما عاجلا من الأمم المتحدة. كما أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك السيد حجاي إلعاد، المدير العام لمنظمة بتسليم، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما إلى مجلس الأمن في وقت سابق.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال الحالة في فلسطين مزرية. ولا يزال التوصل إلى حل سلمي لأطول نزاع من صنع الإنسان بعيد المنال. وتدين ماليزيا بأشد العبارات شتّى حالات استخدام القوات الإسرائيلية القوة استخداما مفرطا وعشوائيا وغير متناسب ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة. وإذا لم تجر معالجته، فإن التوتر المتنامي في قطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة سيُفضي بالتأكيد إلى مزيد من الفوضى والاضطراب في المنطقة. وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا الأطراف المعنية في المنطقة إلى ممارسة ضبط النفس وبذل كل جهد ممكن من أجل التخفيف من حدة التوترات.

وتدعو ماليزيا أيضا جميع الوفود الحاضرة هنا في قاعة المجلس اليوم، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره، إلى مطالبة إسرائيل بوقف جميع الانتهاكات والأنشطة غير القانونية والامتثال الكامل لجميع التزاماتها على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وبما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وماليزيا على ثقة بأن بوسع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما كبيرا في كسر الجمود الذي يعتري عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولا تزال ماليزيا ترى أن حل الدولتين الذي يعيش بموجبه الفلسطينيون والإسرائيليون جنبا إلى جنب في سلام استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، هو الحل العملي الوحيد لهذا النزاع الذي طال أمده.

وستواصل ماليزيا من جانبها تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين في حدود الوسائل المتاحة لها. ولا نزال نعيد تأكيد تأييدنا الثابت لقضية فلسطين وتضامننا مع الفلسطينيين في إعمال حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال. وستعمل ماليزيا عن كثب مع المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المتعددين على إيجاد حل سلمي عادل ودائم لهذه المسألة التي طال أمدها.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان.

**السيد آل تويه** (عمان): اسمحي لي في البداية وباسم مجموعة الدول العربية، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكم على عقد هذه الجلسة الهامة، وأن أهنئكم على ترؤسكم للمجلس لهذا الشهر.

بالرغم مما تمر به منطقتنا من أزمات سياسية، تبقى القضية الفلسطينية العالقة منذ ٧ عقود هي القضية المركزية في المنطقة، وحلها بشكل عادل ودائم سوف يقود إلى صون أمن المنطقة واستقرارها.

إن ميثاق الأمم المتحدة يقضي بعدم جواز ورفض الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وهو المبدأ الذي استندت عليه الدول العربية عندما اعتمدت في مؤتمر قمتها المعقود في بيروت في عام ٢٠٠٢ مبادرة السلام العربية، التي ترتكز على مبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. كما سعت الدول العربية حثيثا في كل المحافل الدولية والإقليمية لحشد الدعم والمساندة من أجل الوصول لحل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ودفعا لسلام عادل، سلام لا تفرض فيه حلول مجحفة بحق الشعب الفلسطيني الذي يقبع تحت الاحتلال.

إلا أن التعنت والمماطلة والمراوغة الإسرائيلية قد أبت الوصول للحلول المنشودة لحل القضية وإنهاء النزاع. ولم تطرح إسرائيل سوى بديل واحد، وهو استمرار الاحتلال وتكريس الاستعمار وانتهاك السيادة الفلسطينية على الأرض.

ونؤكد هنا على أن قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يعدُّ خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف المشروع الاستيطاني ونبذ العنف وتحقيق السلام على أساس حل الدولتين. وعليه، يتعين علينا الآن كمجتمع دولي بذل الجهود واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن مشروعها الاستيطاني.

إننا نؤكد على الموقف العربي المطالب برفع الحصار الإسرائيلي وبشكل كامل عن قطاع غزة، ووجوب تحقيق المصالحة الفلسطينية بشكل فوري وعلى أساس الوثيقة الموقّعة في القاهرة في العام الماضي. ونعبّر في هذا الصدد، عن دعمنا لأشقائنا في جمهورية مصر العربية على كل ما يبذلونه من أجل إنجاز المصالحة الفلسطينية.

واستنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، فإن المجموعة العربية تطالب مجلس الأمن والدول الأعضاء بتحمّل مسؤوليتها باتخاذ الإجراءات التالية: أولا، عدم الاعتراف بأي تدابير أو إجراءات أحادية الجانب تهدف إلى تقويض حل الدولتين، بما في ذلك تغيير طابع مدينة القدس أو وضعها أو تغيير تركيبها الديموغرافي، والتأكيد على أن هذه الإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. ثانيا، الدعوة مجددا للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملا بقرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة. ثالثا، التأكيد على أن قضيتي القدس واللاجئين من قضايا الوضع النهائي التي يجب البت فيها عبر مفاوضات بين الطرفين وفقا لقرارات الشرعية الدولية. ورابعا، تكثيف الجهود الدولية والإقليمية في سبيل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات لشرعية الدولية.

وفي ظل الأوقات الحرجة التي تمر بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) اليوم، ننتهز الفرصة للتعبير عن تقديرنا الكبير للعمل الإنساني النبيل الذي تقوم به الوكالة لمساعدة أكثر من ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني، بمن فيهم الأطفال والنساء والشباب، عبر تقديمها الخدمات الإغاثية والتنموية من صحة وغذاء وبنية تحتية وخدمات تعليمية.

وعليه، ترفض المجموعة العربية محاولات تصفية قضية اللاجئين ومحوها من جدول الأعمال الدولي.

وفي الختام، فإن إعادة الاستقرار والسلام إلى المنطقة لن تتحقق طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولا بد من مساندة الفلسطينيين وإنقاذهم من خيبة الأمل التي تجتاحهم إزاء عدم تمكُّن المنظومة الدولية من إنهاء مأساتهم وتمكينهم من نيل حقوقهم وتحويل تطلعاتهم المشروعة إلى واقع.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

**السيد كاراثو** (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): سيدتي الرئيسة، نهنئكم والبعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على رئاستكم الممتازة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

يعيش الملايين من البشر يوما بعد يوم في كرب ومعاناة ويأس بسبب النزاعات المسلحة. وتعرب كوستاريكا عن أسفها العميق لتزايد النزاعات في الشرق الأوسط. فقد تدهورت الحالة في السنوات والأشهر الأخيرة، ولم يكن بالإمكان تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وينبغي على وجه الاستعجال إنهاء الأزمة الإنسانية في بعض أنحاء المنطقة والسعي إلى إيجاد حل سلمي لها في وقت مبكر. فالأزمة الإنسانية مأساة ذات أبعاد مروعة تمثل إهانة للإنسانية. ولذلك، فإننا نناشد مرة أخرى مجلس الأمن الوفاء بولايته كاملة لصون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، تؤيد كوستاريكا بقوة حل الدولتين استنادا إلى حدود ١٩٦٧ واتساقا مع الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان.

ونعتقد أن ذلك يظل الحل الوحيد القابل للتطبيق. وقرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب تنفيذها. وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أساسي لإحراز تقدم في اتجاه تحقيق السلام.

لقد كان هذا العام بمثابة تذكرة مؤلمة بالنتائج المدمرة للصراعات التي طال أمدها. وتعرب كوستاريكا عن قلقها الشديد وتدين تصاعد التوترات والاشتباكات، وقبل كل شيء، تدين سقوط قتلى. ويجب أن تتوقف أعمال العنف والتحريض والاستفزاز من الجانبين. ويجب عليهما الوفاء بالتزامهما بعكس مسار جميع تلك الاتجاهات السلبية الميدانية من أجل بناء الثقة وتعزيز المناخ المؤدي إلى إحلال السلام. وحماية السكان المدنيين أمر حتمي.

وتكرر كوستاريكا إدانتها للأنشطة الاستيطانية والاستيلاء على الأراضي، وكذلك الإعلانات عن الإنشاءات الجديدة. ويجب أن تتوقف جميع المحاولات، بما في ذلك خطط هدم قرية الخان الأحمر وتهجير سكانها بالقوة. إن هذه الأعمال، كما ترى كوستاريكا، تتعارض مع القانون الدولي وتقوض الحل القائم على التعايش السلمي بين دولتين. وتشكل كل مستوطنة جديدة يتم بناؤها في الأراضي المحتلة عقبة جديدة تقف في الطريق المؤدي إلى إحلال السلام.

واسمحوا لي أن أشير إلى الحالة القائمة منذ فترة طويلة في غزة، والتي تدهورت بسرعة في الأشهر القليلة الماضية، حيث ازدادت معدلات الفقر والبطالة. ووفقاً للتقرير المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في ٢٧ أيلول/سبتمبر، فقد زادت نسبة الفقر من ٣٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٨، ارتفع معدل البطالة في القطاع ليتجاوز ٥٣ في المائة.

إننا مقتنعون بوجود صلة وثيقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والواقع الإنساني، الذي تفاقم جراء أزمة التمويل غير المسبوقة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي غزة، توفر الوكالة الرعاية الصحية الأولية لـ ١,٣ مليون شخص، والتعليم لأكثر من ربع مليون طفل وتقدم مساعدات غذائية لقرابة مليون لاجئ يعيشون في فقر.

ولذلك، من المهم التشديد على العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به الوكالة. وبينما نشعر بالقلق إزاء التخفيضات المالية الحادة التي تعرضت لها، فإن استجابة المجتمع الدولي كانت مثالية. وتشيد كوستاريكا بالاجتماع الوزاري الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، والذي استهدف تعبئة الدعم السياسي والمالي للوكالة. وبالمثل، يرحب بلدي بدعم البنك

الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من بين جهات أخرى، والتي تنفذ برامج للمساعدة الاقتصادية لتعزيز فرص العمل التي تركز أساسا على النساء والشباب في فلسطين.

أختتم بياني بالدعوة إلى تطبيق مبادئ تعددية الأطراف، التي تعطي الأولوية للتضامن، والسلام بين الخصوم والالتزام بتحقيق مصالح المجتمع الدولي بأسره. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها بوصفها مركز الحوكمة العالمية، استنادا إلى الاحترام والبحث المشترك عن حلول. وفي هذا المنعطف الحرج، لا بد من استئناف الجهود الدولية والإقليمية لمساعدة الطرفين على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، يقوم على الإطار المرجعي القائم منذ أمد طويل والذي يحظى بتأييد المجلس. والخيارات العسكرية ليست حلولاً. ولا يمكن التصدي للحرب بمزيد من الحرب. ويجب بناء السلام باستخدام الأدوات التي توفرها لنا الدبلوماسية وتعددية الأطراف وثقافة السلام لإنهاء هذه المأساة الإنسانية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل كي يدلي ببيان آخر.

**السيد بورغل** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلبت الكلمة للتعليق على بعض الملاحظات التي أُبديت هنا في وقت سابق اليوم، وسأبذل قصارى جهدي لأكون مختصرا. وأنا واثق من أن ذلك أمر ستقدرينه، سيدتي، بعد هذه الساعات الطويلة على الكرسي.

فيما يخص التعليق الذي أدلى به ممثل إيران، يجدر تذكير الدول الأعضاء بمن كان يتحدث بالضبط. إن جمهورية إيران الإسلامية هي أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم. إنها تنفق ما يقرب من سبعة بلايين دولار كل عام لتمويل وكلائها والمنظمات الإرهابية، على حساب مواطنيها. إن الأسلحة الإيرانية الصنع والأسلحة التي تقدمها إيران تؤجج الصراعات وتشجع الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وخاصة في سورية ولبنان واليمن. وأنشطة إيران تنتهك العديد من قرارات مجلس الأمن. كما جرى مؤخرا إحباط محاولات إيرانية لقتل مواطنين أوروبيين في الأراضي الأوروبية.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فإن هدف إيران النهائي لا يمكن إنكاره. لقد حدد المرشد الأعلى لإيران بنفسه جدولا زمنيا لمدة ٢٥ عاما حتى تدمير بلدي. ومن واجب المجتمع الدولي الأخلاقي أن يتخذ إجراءات ملموسة ضد أولئك الذين يصرون على تأجيج أعمال العنف وتعزيز الإرهاب والذين يبذلون قصارى جهودهم لتقويض السلام والأمن العالميين.

ربما كان من العبث الرد على اختلاقات ممثل النظام السوري. ولذلك، سأكتفي بالقول إن اتهاماته السخيفة ضد إسرائيل لن تشتت انتباه العالم عن الفظائع التي يرتكبها النظام السوري ضد شعبه.

وربما كان من المفاجئ أيضاً سماع ممثلة لبنان تلقي محاضرة على إسرائيل فيما يقوم حزب الله، المصنف دوليا باعتباره منظمة إرهابية، بدور علني ونشط وبارز في الحكومة اللبنانية. والنتيجة هي سقوط أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ قذيفة على الحدود الشمالية لإسرائيل، حيث يهدد متعصبو حزب الله استقرار منطقة الشرق الأوسط.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية كي يدلي ببيان آخر.

**السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أساءت الولايات المتحدة مرة أخرى استغلال جدول أعمال هذا المجلس، حيث ركزت على أطفال إيران، وهذا ليس مستغربا. وعلى غرار إدمانها على فرض الجزاءات، فإن أمريكا مدمنة أيضا على التضليل والتلفيق والخداع. وهي تحاول، من خلال قيامها بذلك، التغطية على أعمالها المخزية

غير المشروعة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وصرف الانتباه عن جرائم إسرائيل، بما في ذلك قتلها الوحشي للأطفال الفلسطينيين. ولكن الولايات المتحدة تزودها مباشرة بالرصاصات والقنابل التي تقتلهم بها أو أنها تمول شراءها.

وبالتالي، فإن ذلك البلد شريك في جميع الجرائم التي ترتكبها إسرائيل.

وفيما يتعلق بالأطفال الإيرانيين، فإن ممثلة الولايات المتحدة صورت نفسها على أنها أكثر ملكية من الملك، ولكن ما هي الحقيقة؟ لقد قتل المئات من الأطفال الإيرانيين بفعل أسلحة صدام الكيميائية، التي وفرت غالبيتها الولايات المتحدة. وقتل المئات من الأطفال الإيرانيين بواسطة منظمة مجاهدي خلق الإرهابية التي رفعتها أمريكا من قائمة الإرهاب، وهي الآن تتخذ من الولايات المتحدة ملاذا آمنا.

وفي عام ١٩٨٨، استهدفت القوات الأمريكية في الخليج الفارسي عمدا طائرة مدنية إيرانية وقتلت ٢٩٠ شخصا على متنها، من بينهم ٦٦ طفلا. إن جزاءات الولايات المتحدة غير القانونية تؤذي الأطفال وتلحق الضرر بهم أكثر من غيرهم. هذه هي طريقتهم في مساعدة الأطفال الإيرانيين. وقد أمرت محكمة العدل الدولية مؤخرا الولايات المتحدة برفع جميع تلك الجزاءات. فيجب عليهم تنفيذ ذلك الحكم.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها هي مملكة الإرهاب، المملكة العربية السعودية، غير مؤهلة للحديث عن ”جزرنا“ في الخليج الفارسي. نعم، إنه ”الخليج الفارسي“ وليس أي اسم مزيف آخر. وينبغي للسعوديين، بدلا من ذلك، أن يتوقفوا عن تصدير الإرهابيين إلى سورية وإلى أماكن أخرى، وعن قتل الأطفال اليمنيين في الحافلات المدرسية واستهداف حفلات الزفاف وإنهاء احتلال اليمن.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أحيي حسين فهميدة، بطلي وبطل جميع الإيرانيين، من قاعة المجلس.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.*